العدد الحادي عشر
السَّنة السادسة ـ المجلد الأول

المُحرَّم ١٤٤٤هـ
يوليو ٢٠٢٢م

eISSN 2785-8499

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

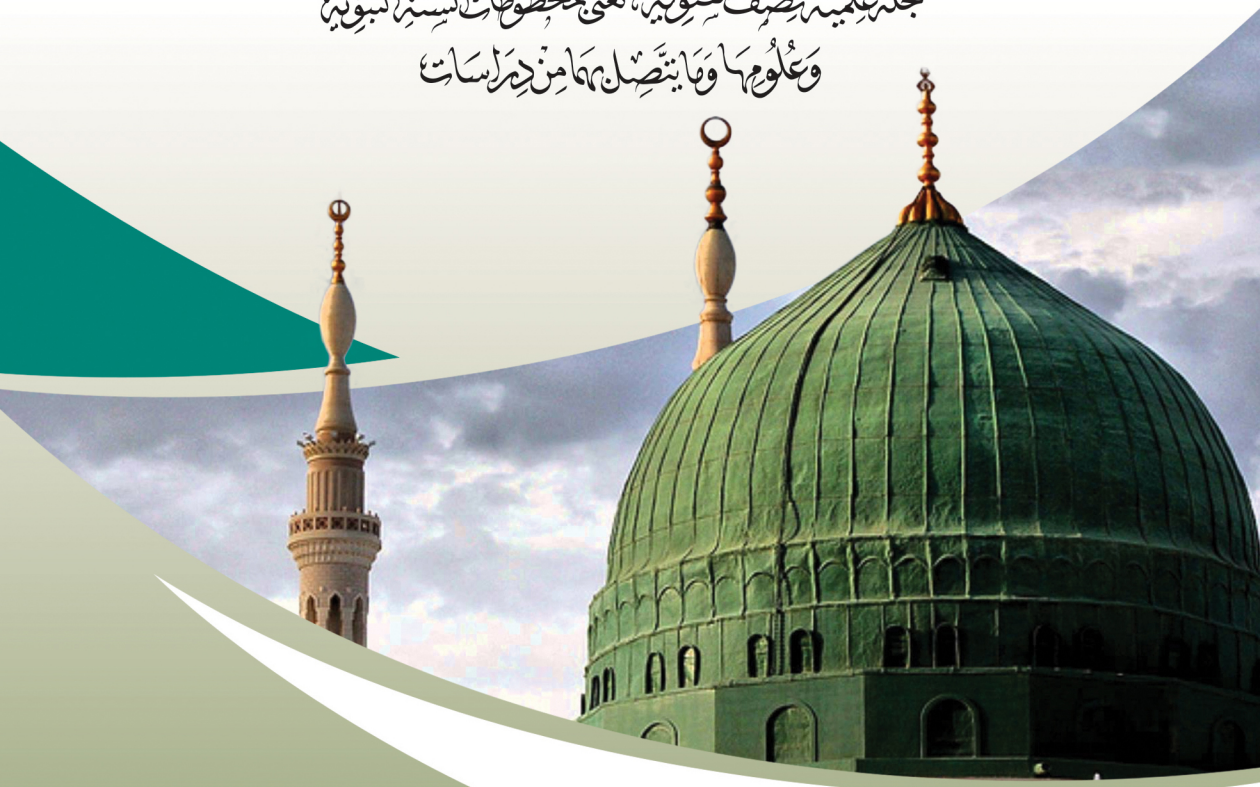

العدد
١١

وقف السنة والتراث النبوي

قال محمد بن سيرين ﷺ (١/ ١٥): «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمَّا وقعتِ الفتنة؛ قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلىٰ أهل السُّنة، فيؤخذ حديثُهم، وينظر إلىٰ أهل البدع، فلا يُؤخذ حديثهم» رواه مسلم.

جَرْحٌ وتَعْدِيلٌ

باب يُعنىٰ بالمباحث التي تتعلق برواة الأحاديث جرحًا وتعديلًا

«تعقُّبات الحافظ الذَّهبي على الإمام ابن حزم الظَّاهري

في «ميزان الاعتدال» و«المغني في الضعفاء» و«ديوان الضعفاء والمتروكين» و«ذيله»

جمع ودراسة

د. إبراهيم بن مقبل بن صويلح اللهيبي

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2021.8

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله، وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

فإن جهود أئمة الحديث في خدمة السنة النبوية، والذب عنها ظاهرة عظيمة جليلة متنوعة، ومن تلك الجهود عنايتهم بالتعقب والتنكيت على جهود الأئمة السابقين عند ظهور الحاجة مع الإقرار لهم بالفضل والسبق الجميل والتأدب في تعقباتهم.

وللحافظ الناقد البصير أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي في ذلك جهود كبيرة، ومن ذلك تعقباته على الإمام أبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري المتفرقة في كتبه: ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين، وذيله، والتي يظهر من خلالها حفاوة الحافظ الذهبي واعتناؤه بنقل كلام الإمام ابن حزم في الرواة والأحاديث، وأمانته العلمية في ذلك، وتعقبه له إذا لاحت لذلك حاجة مع دقة الملاحظة، وعنايته بالتعليل، وحسن التعبير.

وقد حاولتُ من خلال هذا البحث جمع هذه التعقبات والدراسة المتأنية لها؛ بغية الوقوف على منهج الحافظ الذهبي في تعقبه للإمام ابن حزم، والوصول إلى الراجح في المسألة محل التعقب، فظهر لي من خلال ذلك:

الأهمية البالغة للدراسات المتأنية لتعقبات الحفاظ المتأخرين لمن سبقهم من الأئمة.

ذكر الحافظ الذهبي الإمام ابن حزم الظاهري فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.

نقل عنه في نحو ثمانين موضعًا في جملة الكتب محل الدراسة.

تعقب الحافظ الذهبي الإمام ابن حزم في أربعة عشر موضعًا في كتبه محل الدراسة.

كان الصواب حليفًا للحافظ الذهبي فيما ذكر من تعقبات على الإمام ابن حزم في جميع المواضع.

اعتنى الحافظ الذهبي بتعليل تعقباته.

التزم الحافظ الذهبي التأدب في العبارة، والتماس العذر لابن حزم إذا بدا له وجهه، وقد تشتد عبارته أحيانًا عند وجود الحاجة.

هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ، وإليه أنيب.

الكلمات المفتاحية:

تعقبات – الحافظ الذهبي – ابن حزم الظاهري –ميزان الاعتدال – المغني في الضعفاء –ديوان الضعفاء –ذيل ديوان الضعفاء.

⊙⊙⊙

تمهيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد حظيت السُّنَّة النبوية بجهود علمية عظيمة غير خافية على أهل الاختصاص، ومن ذلكم ما بذله أئمة هذا الشأن من التعقب والتنكيت على جهود من سبقهم من الأئمة؛ حرصًا منهم على تنقية سنة نبينا محمد ﷺ من الشوائب وتتميمًا منهم لجهود الأئمة السابقين مع حفظ حق السبق الجميل لمن تقدم، وأمثلة هذا ونظائره في صنيعهم أكثر من أن تحصى.

وفي مثل هذه التعقبات الدقيقة المقرونة بالتعليل فوائد جمة؛ تظهر من خلالها نكات خفية ومسائل لطيفة قلَّما توجد في غيرها.

وللحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت ٨٤٧هـ رَحِمَهُ اللَّهُ قدمُ صدقٍ راسخة في هذا المضمار الكبير؛ فهو مع عظيم حفاوته واعتماده على آراء من تقدمه من الأئمة في كتبه، لا يغفل جانب تعقبه ونقده المعلل إذا ما لاح له في قول من تقدمه شيء يستوجب ذلك.

والناظر في كتبه في الجرح والتعديل وغيرها يلحظ بجلاء نُقولاته الكثيرة المتنوعة عن أئمة الجرح والتعديل المتقدمين، وأدب التعقُّب عند الحاجة.

ومن ذلك صنيعُه مع الإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ت ٦٥٤هـ، فإنه قد ذكره في كتابه (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)[(١)]، ونقل أقواله في الرواة جرحًا وتعديلاً، ونصَّ على تشدده في

(١) ص ٢١٠.

الجرح، فقال: ابن حزم مُشَدِّد لا يقبل قدحه[١]، ومراده بعدم القبول هنا -فيما بدا لي والله أعلم- حال تفرده، وظهور تشدده.

هذا وقد تتبعت المواضع التي نقل الحافظ الذهبي فيها أقوال الإمام ابن حزم من خلال كتبه (ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين، وذيله)، فوجدته نقل قوله في نحو ثمانين موضعًا في جملة هذه الكتب.

ثم جمعتُ المواضع التي تعقبه فيها، فوقفتُ على أربعة عشر موضعًا، منها: عشرة مواضع في ميزان الاعتدال، وموضع واحد في المغني في الضعفاء، وموضع في ديوان الضعفاء والمتروكين، وموضع في ذيله، وموضع مشترك بين ميزان الاعتدال وذيل ديوان الضعفاء.

وقد أحببتُ أن أجمع بين دفتي هذ البحث تعقباته هذه، ثم أدرسها دراسة متأنية، مستنيرًا بكلام الأئمة حول المسألة محلِّ التعقب؛ بغية الوصول إلى الراجح ما استطعتُ.

مشكلة البحث:

يهدف البحث إلى جمع تعقبات الحافظ الذهبي على الإمام ابن حزم الظاهري من خلال كتبه (**ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين، وذيل الديوان**) ودراستها دراسة متأنية، ومحاولة الوصول إلى الراجح في كل مسألة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١ـ المكانة العلمية للإمام ابن حزم الظاهري، والناقد البصير الحافظ الذهبي.

(١) ذيل ديوان الضعفاء للذهبي ص ١٢.

٢ـ الأهمية البالغة للدراسات المتأنية المتعلقة بتعقبات الأئمة لبعضهم المتمثلة في الوقوف على طرائقهم في ذلك، وإظهار دقائق النكات العلمية.

٣ـ عدم وجود دراسة علمية متخصصة تعنى بهذا الجانب.

أهداف البحث:

١ـ الدراسة المتأنية لتعقبات الحافظ الذهبي على الإمام ابن حزم في الكتب المذكورة، ومحاولة الوصول إلى الراجح.

٢ـ الوقوف على صنيع الحافظ الذهبي في تعقبه للإمام ابن حزم.

٣ـ استخراج الفوائد العلمية المتعلقة بالتعقبات محل الدراسة.

حدود البحث:

ـ يدخل في البحث التعقبات المباشرة من الحافظ الذهبي للإمام ابن حزم في كتبه (**ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين وذيله**).

ـ لا يدخل في البحث الرواة المختلف فيهم جرحًا وتعديلًا الذين يحكي الحافظ الذهبي في تراجِمهم خلاف الأئمة، ويكون من جملة الأقوال قول للإمام ابن حزم سبقه إليه جماعة من الأئمة ورجح الذهبي خلافه، ولم يتوجه فيه لابن حزم بالنقد المباشر.

خطة البحث:

جعلتُ البحث على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، ثم الفهارس العلمية.

فأما المقدمة، فهي هـذه، وفيها: التمهيد، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهج العمل فيه.

المبحث الأول: منهج الحافظ الذهبي في تعقباته للإمام ابن حزم الظاهري من خلال كتبه (ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين، وذيله).

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لتعقبات الحافظ الذهبي للإمام ابن حزم في كتبه (ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين، وذيله).

ثم الخاتمة، وفيها: أهم النتائج والتوصيات.

ثم الفهارس العلمية.

منهج العمل في البحث:

١ـ جمعتُ المواضع التي تعقب فيها الحافظ الذهبي الإمام ابن حزم من خلال كتبه (**ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين، وذيله**).

٢ـ رتَّبتُ ما وقفتُ عليه من تعقبات على أسماء التراجِم التي ذكر فيها الحافظ الذهبي تعقباته، ورتَّبتُ أسماء التراجِم على حروف المعجم.

٣ـ أبدأُ في كل ترجمة بنقل كلام الإمام ابن حزم الظاهري.

٤ـ ثم أنقلُ تعقب الحافظ الذهبي عليه، وإذا وجدتُ للحافظ الذهبي كلامًا آخر في المترجم ألحقتُه به.

٥ـ ثم أسوقُ كلام الأئمة النقاد في صاحب الترجمة.

٦ـ في حال تعلق تعقب الحافظ الذهبي بحديث لصاحب الترجمة؛ فإني أقوم بتخريجه، ونقل كلام أئمة الحديث عليه.

٧ـ أختم الكلام على الترجمة بذكر نتيجة ما توصلتُ إليه من دراسة لتعقب الحافظ الذهبي.

٨ـ أُعَلِّقُ على ما يحتاج إلى تعليق.

⊙⊙⊙

المبحث الأول

منهج الحافظ الذهبي في تعقباته للإمام ابن حزم الظاهري من خلال كتبه (ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين، وذيله)

اعتنى الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ بنقل كلام الإمام ابن حزم الظاهري في الرجال في مواضع متفرقة من الكتب محل الدراسة تصل إلى ثمانين موضعًا.

وقد استلَّ الحافظ الذهبي كلام الإمام ابن حزم من ثنايا كلامه على الأحاديث في كتابه (المحلى) وغيره؛ مما يُشعِر بحفاوته به، ثم إنه لم يغفل جانب تعقبه المقرون بالدليل، والمحفوف بحفظ حق السبق الجميل عند وقوع الإمام ابن حزم في ما يستوجب ذلك.

والحافظ الذهبي -كما لا يخفى- ناقدٌ بصير واسع الاطلاع، له في الجرح والتعديل يدٌ طولى وقدمٌ راسخة؛ وقد لمستُ من خلال هذا البحث أمورًا يُمكن أن تساهم في إبراز منهجه في تعقباته على الإمام ابن حزم، ومن ذلك:

١ـ دقته وأمانته العلمية في نقل كلام الإمام ابن حزم، وهذا ظاهر في جميع المواضع التي نقل قوله فيها.

٢ـ التزامه التعليل عند التعقب؛ فتجده يقدِّم من كلام أئمة الجرح والتعديل في المترجم ما يدل على توثيقه مثلًا، ثم ينقل قول ابن حزم في تضعيفه ويتعقبه، وهذا يظهر بوضوح أثناء قراءة الترجمة بتمامها في كتاب ميزان الاعتدال مثلًا، وهو عنده كثير، وربما اختصر أحيانًا واكتفى بشهرة الراوي بالثقة عن نقل كلام الأئمة في توثيقه، كقوله: «ثقة معروف حديثه في الكتب الستة»[(١)].

(١) انظر: ترجمة رقم (٣) لـ«سعيد بن أبي هلال».

٣ـ تلطفه في العبارة حال التعقب كقوله: «وهَّاهُ أبو محمد بن حزم، ما أدرى لماذا؟»[(١)].

٤ـ قد تشدَّدتْ عبارتُه أحيانًا عند الحاجة، كأن يظهر له تفرد ابن حزم بتضعيف راوٍ متفق على توثيقة، فتجده أحيانًا يقول «شذ ابن حزم»[(٢)]، «ابن حزم مشدد لا يقبل قدحه»[(٣)].

٥ـ يحاول التماس العذر لابن حزم إذا بدا لذلك وجه كقوله:«أخطأ ابن حزم في تضعيفه؛ وذلك لأن أبا محمد -فيما حكاه ابن القطان- كان وقع إليه كتاب الساجي في الرجال فاختصره ورتَّبه على الحروف، فزلق في هذا الرجل بالذي قبله، ولم يتفطن لذلك»[(٤)].

٦ـ تأنِّيه وتحرِّيه الصواب، وقد وُفِّق له -فيما بدا لي- فأصاب في جميع المواضع التي تعقَّب الإمام ابن حزم فيها -رحمة الله عليهما-.

⊙⊙⊙

(١) انظر: ترجمة رقم (١٣) لـمحمد بن القاسم بن شعبان.

(٢) انظر: ترجمة رقم (٢) لـراشد بن سعد الحمصي.

(٣) انظر: ترجمة رقم (٥) لـعبد الملك بن حبيب.

(٤) انظر: ترجمة رقم (٧) لـعكرمة بن خالد بن سعيد.

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية لتعقبات الحافظ الذهبي للإمام ابن حزم في كتبه (ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين، وذيله).

(١) أسد بن موسى بن إبراهيم ابن الخليفة الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي.

كلام الإمام ابن حزم:

قال ابن حزم: وأسد منكر الحديث[١].

وقال أيضًا: وأسد منكر الحديث لا يُحتجُّ به[٢].

وقال أيضًا: ضعيف[٣].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: وما علمتُ به بأسًا إلا أن ابن حزم ذكره في كتاب الصَّيد، فقال: منكر الحديث...، وقال ابن حزم أيضًا: ضعيف، وهذا تضعيفٌ مردود[٤].

أقوال النقاد فيه:

قال ابن معين: لا بأس به، فتى صدقٍ، صدوق[٥].

---

(١) المحلى لابن حزم (١/ ٣٢٦)، (٤/ ٢٧)، (٦/ ١٦٨).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٣٢٧).

(٣) المصدر نفسه (٧/ ٤٣)، (٧/ ٥٦٨)، (٩/ ١٠٥)، (١٠/ ٢٦٥).

(٤) ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٢٠٧).

(٥) سؤالات ابن الجنيد: ص ٣٩٦.

وقال أبو داود: سمعتُ أحمد ذكر أسد بن موسى؛ فذكره بخير[١].

وقال البخاري: مشهور الحديث[٢]، وأخرج له في الصحيح استشهادًا[٣].

وقال العجلي: مصري ثقة، وكان صاحب سنة[٤].

وقال أبو زرعة: كان صاحب حديث[٥].

وقال البزار: ثقة من أهل مصر[٦].

وقال النسائي: ثقة، ولو لم يصنف كان خيرًا له[٧].

وقال ابن أبي حاتم: المعروف بأسد السنة[٨].

وقال ابن قانع: ثقة[٩].

وقال ابن يونس: حدَّث بأحاديث منكرة، وهو ثقة؛ فأحسب الآفة من غيره[١٠].

وذكره ابن حبَّان في الثقات، وقال: الذي يُقال له أسد السنة[١١].

---

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: ص٢٤٧.

(٢) التاريخ الكبير (٢/ ٤٩).

(٣) انظر صحيح البخاري (٨/ ١٠) حديث رقم (٦٠١٦)، وتهذيب الكمال للمزي (٢/ ٥١٤).

(٤) الثقات للعجلي (١/ ٢٢١).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٧٧).

(٦) مسند البزار (١٠/ ٥٥).

(٧) انظر تهذيب الكمال للمزي (٢/ ٥١٤).

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٣٨).

(٩) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (١/ ٢٦٠).

(١٠) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٢٠٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٥/ ٢٧٥).

(١١) الثقات لابن حبَّان (٨/ ١٣٦).

وقال الخليلي: يلقب بخيَّاط السنة؛ لأنه كان خيَّاط الكفن للسنة... مصري صالح[١].

وقال ابن حجر: وثقوه، وأشار النسائي إلى خطئه، وليس له عند البخاري سوى موضع واحد[٢].

وقال أيضًا: صدوقٌ يُغْرِبُ، وفيه نصب[٣].

وقال الشيخ المعلمي: «قال البخاري: مشهور الحديث، وهذا بحسب الظاهر يُبطل قول ابن حزم، لكن يجمع بينهما قول ابن يونس: حدَّث بأحاديث منكرة وأحسب الآفة من غيره، وقول النسائي: ثقة، ولو لم يصنف كان خيرًا له؛ وذلك أنه لما صنَّف احتاج إلى الرواية عن الضعفاء فجاءت في ذلك مناكير، فحمل ابن حزم على أسد، ورأى ابن يونس أن أحاديثه عن الثقات معروفة، وحقَّق البخاري، فقال: حديثه مشهور، يريد -والله أعلم-: مشهور عمن روى عنهم؛ فما كان فيه من إنكار فمن قِبَلِه» إلخ[٤].

النتيجة:

والخلاصة أن ما ذهب إليه الحافظ الذهبي من ردِّ قول ابن حزم ظاهر الرجحان، فقد صرح بأنه «ثقة» العجلي والبزار والنسائي وابن قانع وابن يونس، وجعله في مرتبة «صدوق» ابن معين، وتبعه الحافظ ابن حجر، وأخرج له الإمام البخاري في الشواهد.

---

(١) الإرشاد للخليلي (١/ ٢٦٣).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٥٦-).

(٣) تقريب التقريب لابن حجر: ص١٠٤.

(٤) التنكيل للمعلمي (١/ ٤١٤).

وما ذكره الشيخ المعلمي محاولة جمعٍ، وقوله: وذلك أنه لما صنف احتاج الرواية عن الضعفاء» إلخ، يشكل عليه قول ابن حزم في حديث المسح: «رواه أسد عن حماد بن سلمة وأسد منكر الحديث، ولم يرو هذا الخبر أحد من ثقات أصحاب حماد بن سلمة»[(١)]، فجعل ابن حزم الحمل فيه على أسد بن موسى، والله أعلم.

(٢) راشد بن سعد الحِمْصِي.

كلام الإمام ابن حزم:

قال ابن حزم: وراشد بن سعد ضعيف[(٢)].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: وشذَّ ابن حزم، فقال: ضعيف[(٣)].

وقال في «راشد بن سعد» -أيضًا-: ثقة[(٤)].

وقال أيضًا: تابعي صدوق[(٥)].

أقوال النقاد فيه:

قال يحيى القطان: هو أحب إليَّ من مكحول[(٦)].

---

(١) المحلى لابن حزم (١/ ٣٢٦).

(٢) المصدر نفسه (٦/ ٨٨).

(٣) الميزان للذهبي (٢/ ٣٥).

(٤) الكاشف (١/ ٣٣٨)، والمغني في الضعفاء (١/ ٢٢٦) كلاهما للذهبي.

(٥) من تكلم فيه وهو موثق للذهبي: ص ٢٠٠.

(٦) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٨٣)، ولم أر ليحيى كلامًا في مكحول الشامي بعينه، قال الحافظ ابن حجر في التقريب (ص ٥٤٥): ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور.

وقال ابن سعد[١]، وابن معين[٢]: ثقة.

وقال الإمام أحمد: لا بأس به[٣].

وقال أبو حاتم الرازي[٤]، والعجلي[٥]، ويعقوب بن شيبة[٦]، والنسائي[٧]: ثقة.

وذكره ابن حبَّان في الثقات[٨].

وقال البرقاني: سمعتُه -يعني الدارقطني- يقول: راشد بن داود أبو المهلَّب، حمصيٌّ ضعيف لا يُعتبر به، وراشد بن سعد حمصيٌّ لا بأس به، ويُعتبر به إذا لم يحدث عنه، متروك[٩].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة[١٠].

النتيجة:

والخلاصة أن كلام الأئمة أكثرُه على جعله في مرتبة «ثقة» سوى ما جاء عن الإمام أحمد والذهبي في أحد قوليه من جعْله في مرتبة «صدوق».

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣١٧).

(٢) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٨٣).

(٣) المصدر نفسه، وانظر: تهذيب الكمال للمزي (٩/ ١٠).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٨٣).

(٥) الثقات للعجلي (١/ ٣٤٧).

(٦) انظر: تهذيب الكمال للمزي (٩/ ١٠).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) الثقات لابن حبَّان (٤/ ٢٣٣).

(٩) سؤالات البرقاني ص ٣٠، وفي تهذيب التهذيب لابن حجر (٣/ ٢٢٦): وذكر الحاكم أن الدارقطني ضعَّفه، ولم أجده في المطبوع من سؤالات الحاكم للدارقطني، ولعله مُستفادٌ من قوله: «يعتبر به»، والله أعلم.

(١٠) تقريب التهذيب لابن حجر: ص ٢٠٤.

والدارقطني فاضل بينه وبين «راشد بن داود»، فذكر أن ابن داود شديد الضعف، وصاحب الترجمة بالنسبة إلى ابن داود عند الدارقطني لا بأس به، فهو يسير الضعف عنده، ثم أوضح ذلك صراحة فقال: يعتبر به.

وعليه فإنه لم يضعفه -فيما رأيتُ- سوى الدارقطني وابن حزم؛ لذلك فقد أصاب الحافظ الذهبي في تعقب ابن حزم في هذا الموضع؛ فتضعيف ابن حزم له الراجح عدم صوابه، إلا أن وصفه بالشذوذ غير مسلَّم، والله أعلم.

(٣) سعيد بن أبي هلال.

كلام الإمام ابن حزم:

قال ابن حزم: ليس بالقوي[١].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: ثقة معروف حديثه في الكتب الستة، قال ابن حزم وحده: ليس بالقوي[٢].

وقال أيضًا: أحد أوعية العلم[٣].

وقال أيضًا: الإمام الحافظ الفقيه... أحد الثقات[٤].

أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: كان ثقة -إن شاء الله-[٥].

---

(١) المحلى لابن حزم (٢/ ٣٥).

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ١٦٢).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٨/ ٤٣٩).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (٦/ ٣٠٣).

(٥) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣٦٥).

وقال الأثرم: سمعتُ أبا عبد الله[١] يقول: لا أدري أي شيء حديثه! يخلِّط في الأحاديث[٢].

وقال أبو داود عن الإمام أحمد: سمعوا منه بمصر القدماء، فخرج -زعموا إلى المدينة- فجاءهم بعِدْلٍ[٣]، أو قال بوَسْق[٤] كتبٍ، كَتَبَ عن الصغار وعن كلٍّ، وكان الليث بن سعد سمع منه، ثم شكَّ في بعضه؛ فجعل بينه وبين سعيد خالدًا[٥].

وقال العجلي: ثقة[٦].

وقال أبو زرعة الرازي: خالد بن يزيد المصري، وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حُسْن حديثهما.

قال أبو حاتم: أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة[٧] وابن سمعان[٨].

---

(١) يعني الإمام أحمد.

(٢) سؤالات أبي بكر الأثرم: ص٤٦.

(٣) العِدْل والعَدْل بالفتح والكسر، بمعنى المِثْل، النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (٣/ ١٩١).

(٤) الوَسْق بالفتح، ستون صاعًا، المصدر نفسه (٥/ ١٨٥).

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: ص٢٤٥، وتمامه: فجعل بينه وبين سعيد خالدًا؛ قال: خالد بن يزيد ثقة، قاله أبو داود.

(٦) معرفة الثقات للعجلي (١/ ٤٠٥).

(٧) هو: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، قال الذهبي في الكاشف (١/ ٢٣٧): تركوه، وقال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص١٠٢): متروك.

(٨) الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٣٦٢)، وفي شرح العلل لابن رجب (٢/ ٨٦٧): قال لي أبو حاتم.
وابن سمعان هو: عبد الله بن زياد بن سمعان المدني، قال الذهبي في الكاشف (١/ ٥٥٣): أحد المتروكين في الحديث، وقال ابن حجر في التقريب (ص٣٠٣): متروك اتهمه بالكذب أبو داود وغيره.

قال ابن رجب الحنبلي: ومعنى ذلك أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فروة وابن سمعان، فوجده يشبهه ولا يشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم، فخاف أن يكونا أخذا حديث ابن أبي فروة وابن سمعان ودلساه عن شيوخهما[١].

وقال أبو حاتم الرازي -أيضًا-[٢]، وأبو بكر الخلال[٣]: لا بأس به.

وقال الساجي: صدوق، كان أحمد يقول: ما أدري أي شيء حديثه! يخلِّط في الأحاديث[٤].

وقال ابن خزيمة -عقب إخراجه حديثًا من طريقه-: إسناده ثابت لا ارتياب في صحته[٥].

وقال ابن حبَّان: وكان أحد المتقنين وأهل الفضل في الدين[٦]، وذكره في الثقات[٧].

وأخرج من طريقه الدارقطني حديثًا في سننه، وقال عقبه: هذا صحيح ورواته كلهم ثقات[٨].

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٨٦٨)، ولم أر له ذكرًا في شيء من المصنفات الخاصة بالمدلسين، فالله أعلم.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٧١).

(٣) المنتخب من العلل للخلال ص ٢٣٥

(٤) انظر: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ٣٦٥)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٤/ ٩٥).

(٥) وهو: حديث الجهر بالبسملة، انظر: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ٣٦٥)، ولم أجده في المطبوع من صحيحه، انظر: صحيح ابن خزيمة (١/ ٢٥١)، فالله أعلم.

(٦) مشاهير علماء الأمصار لابن حبَّان ص ٣٠١

(٧) الثقات لابن حبَّان (٦/ ٣٧٤).

(٨) سنن الدارقطني (٢/ ٧٢).

وقال ابن عبد البر: من ثقات المصريين[١].

وقال الخطيب -عقب إخراجه حديثه-: هذا إسناد ثابت صحيح لا يتوجه إليه تعليل؛ لاتصال إسناده، وثقة رجاله[٢].

وقال البيهقي -عقب إخراجه لحديث له-: رواته ثقات، مجمع على عدالتهم، ومحتج بهم[٣].

وذكره ابن خلفون في الثقات، وقال: كان رجلًا صالحًا[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: شذَّ الساجي؛ فذكره في الضعفاء، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: ما أدري أي شيء حديثه يُخلِّط في الأحاديث، وتبع أبو محمد ابن حزم الساجي؛ فضعف سعيد بن أبي هلال مطلقًا، ولم يُصب في ذلك -والله أعلم- احتج به الجماعة[٥].

وقال أيضًا: ذكره الساجي بلا حجة، ولم يصح عن أحمد تضعيفه[٦].

وقال أيضًا -عقب حكايته عن ابن حزم تضعيفه لسعيد-: وسعيد متفق على الاحتجاج به؛ فلا يلتفت إليه في تضعيفه[٧].

وقال أيضًا: قال ابن حزم: ليس بالقوي؛ ولعله اعتمد على قول الإمام أحمد فيه[٨].

---

(١) الانصاف لابن عبد البر (٣٢/ ٢٤٧).

(٢) انظر: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ٣٦٥).

(٣) الخلافيات للبيهقي (٢/ ٢٧٦).

(٤) انظر: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ٣٦٥).

(٥) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٠٥).

(٦) المصدر نفسه (١/ ٢٦٢).

(٧) المصدر نفسه (١٣/ ٣٥٧).

(٨) تهذيب التهذيب لابن حجر (٤/ ٩٥).

وقال أيضًا: أحد المكثرين... ثقة ثبت، ضعَّفه ابن حزم وحده[١].

وقال أيضًا: صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفًا، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط[٢].

النتيجة:

ويتلخص مما تقدم أنه قد جعله في مرتبة ثقة العجلي وابن حبَّان والدارقطني وابن عبد البر والخطيب والبيهقي والذهبي وابن حجر في أحد قوليه، وجعله في مرتبة صدوق أبو زرعة وأبو حاتم الرَّازيَّان، وأبو بكر الخلال والساجي وابن حجر في أحد قوليه.

وقول الإمام أحمد «يُخلِّط» لم يقصد به وصفه بالاختلاط -فيما يبدو-؛ لذا قال ابن حجر: «ولم يصح عن أحمد تضعيفه»، وإنما تفسره القصة التي حكاها عن الليث، وما استنكره عليه من الكتب التي جاء بها بعد عودته إلى مصر، وقد كتب فيها «عن الصغار، وعل كلٍّ»، ومفادها عدم رغبة الليث رواية أحاديثه المتأخرة التي جاء بها بعد عودته إلى مصر، ولربما كان مرجع ذلك طلب العلو؛ كما هو ظاهر قوله «عن الصغار»، أو غيره؛ كما هو ظاهر قوله: «وعن كلٍّ.. إلخ»، وظاهر كلامه أن خالد بن يزيد من القدماء الذين سمعوا منه قبل أن يأتي بهذه الكتب، وفي كلام أبي زرعة الذي أبان سببه ابن رجب التعريض برواية خالد وسعيد عن جملة مشايخهما، وليس متجهًا إلى ما رواه خالد عن سعيد خاصة، وقد جعل الحمل في ذلك على غيرهما، وما ذكره من احتمال وقوعهما في التدليس لم أره في كلام غيره، فالله أعلم.

---

(١) لسان الميزان لابن حجر (٧/ ٢٣٢).

(٢) تقريب التهذيب لابن حجر: ص ٢٤٢.

والساجي جعله في مرتبة «صدوق» وذكره له في الضعفاء مبنيٌّ على ما نقله من كلام الإمام أحمد -المتقدم- وقد جرت عادة كثيرٍ ممن صنف في الضعفاء أنهم يوردون في كتبهم كل من جاء فيه ما يفيد التضعيف.

وعليه فإن كلام ابن حزم في هذا الراوي -فيما يظهر- منشؤه هو ما فهمه من كلام الإمام أحمد، وقد تقدم توجيهه؛ وعليه فقد أصاب الحافظ الذهبي في تعقبه لابن حزم في هذا الموضع، وقد تبعه على ذلك الحافظ ابن حجر، والله أعلم.

(٤) عبد الله بن العلاء بن زَبْر[١] الدمشقي.

كلام الإمام ابن حزم فيه:

قال ابن حزم: ضعيف[٢].

وقال أيضًا: مجهول، لا يدرى من هو[٣].

وقال أيضًا: ليس بمشهور[٤].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: صدوق، ما علمتُ به بأسًا، وقال ابن حزم: ضعَّفه يحيى وغيره، قلتُ: قد احتج به الجماعة سوى مسلم[٥].

(١) بفتح الزاي وإسكان الموحدة، الخلاصة للخزرجي (ص٢٠٩).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ٤٦٣)، وفتح الباري (١/ ٤١٥).

(٣) المحلى لابن حزم (٩/ ٩٧).

(٤) المصدر نفسه (٦/ ١٠٥).

(٥) ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ٤٦٣).

أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: كان ثقة -إن شاء-[١].

وقال العجلي: شامي ثقة[٢].

وقال أبو حاتم الرازي: هو أحبُّ إليَّ من أبي معبد حفص بن غيلان[٣].

وقال معاوية بن صالح: ثقة[٤].

وقال ابن معين: ثقة[٥].

وقال أيضًا: ليس به بأس[٦].

وقال الدارمي: سألتُ دحيمًا عن عبد الله بن العلاء بن زبر، فوثَّقه جدًّا[٧].

وقال الإمام أحمد: مقارب الحديث[٨].

وقال أبو داود: ثقة[٩].

وقال النسائي: ليس به بأس[١٠].

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣٢٤).

(٢) الثقات للعجلي (٢/ ٤٧).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٢٩)، وقال أبو حاتم في حفص: يُكتب حديثه ولا يُحْتَجُّ به، المصدر نفسه (٣/ ١٨٦).

(٤) التاريخ لأبي زرعة الدمشقي (ص٤٠١)، وانظر: تهذيب الكمال للمزي (١٥/ ٤٠٥).

(٥) التاريخ للدوري (٤/ ٤١١)، وتاريخ ابن معين للدارمي (ص١٥٣)، وانظر تهذيب التهذيب لابن حجر (٥/ ٣٥٠).

(٦) تهذيب الكمال للمزي (١٥/ ٤٠٥).

(٧) تاريخ ابن معين للدارمي (ص١٥٣).

(٨) تهذيب الكمال للمزي (١٥/ ٤٠٥).

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

وقال هشام بن عمار: بخٍ ثقة[١].

وقال ابن حبَّان: من ثقات الدمشقيين ومتقنيهم، وكان خيِّرًا فاضلًا[٢]، وذكره في الثقات[٣].

وقال الدارقطني: ثقة، يجمع حديثه[٤].

وقال ابن شاهين: ثقة[٥].

وقال الفلاس: حديث الشاميين كله ضعيف إلا نفرًا منهم عبد الله بن العلاء[٦].

وقال ابن صاعد: ثقة ليس به بأس[٧].

وقال الحافظ ابن حجر: وشذَّ أبو محمد بن حزم، فقال: ضعيف[٨].

وقال أيضًا: ضعَّفه ابن حزم بلا مستند[٩].

وقال أيضًا: مجمع على توثيقه[١٠].

وقال أيضًا: نقل الذهبي عن ابن حزم أنه نقل عن ابن معين أنه ضعَّفه، قال

(١) المصدر نفسه.

(٢) مشاهير علماء الأمصار لابن حبَّان (ص٢٩٣).

(٣) الثقات لابن حبَّان (٧/ ٢٧).

(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني للحاكم (ص٢٣٠).

(٥) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص١٢٧).

(٦) تهذيب الكمال للمزي (١٥/ ٤٠٥).

(٧) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٨/ ١٠٩).

(٨) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤١٥).

(٩) المصدر نفسه (١/ ٤٦٢).

(١٠) لسان الميزان لابن حجر (٧/ ٢٦٦).

شيخُنا في شرح الترمذي: لم أجد ذلك عن ابن معين بعد البحث[١].

النتيجة:

والخلاصة أن ما نقله ابن حزم من تضعيف ابن معين له لم يوجد بعد البحث -كما قال الحافظ العراقي -، وتضعيفه له، وقوله فيه: «ليس بمشهور» مقابل بمعرفة الأئمة وتوثيقهم له؛ وعليه فإن تعقب الحافظ الذهبي لابن حزم ظاهرُ الرُّجْحان، وقد تبعه عليه الحافظ ابن حجر، والله أعلم.

(٥) عبد الملك بن حبيب الأندلسي الفقيه.

كلام الإمام ابن حزم:

قال ابن حزم: هالك[٢].

وقال أيضًا: ساقط[٣].

وقال أيضًا: ساقط الرواية جدًّا[٤].

وقال أيضًا: وقد روى الكذب المحض عن الثقات[٥].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: وهَّاهُ ابنُ حزم وغيره، قلتُ: ابن حزم مُشَدِّد لا يقبل قدحه[٦].

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر (٢/ ٣٩٩).

(٢) المحلى (٦/ ٢٢٧)، (٧/ ١٧)، (٧/ ٥٩)، (٧/ ٣٢٣).

(٣) المصدر نفسه (٧/ ٥٧١).

(٤) المصدر نفسه (١١/ ١٨٣).

(٥) المصدر نفسه (٦/ ١٦٨).

(٦) ذيل ديوان الضعفاء للذهبي (ص١٢).

وقال أيضًا: وممن ضعف ابن حبيب أبو محمد بن حزم، ولا ريب أنه كان صحفيًّا، وأما التعمد فكَلَّا[١].

وقال أيضًا: وكان رأسًا في مذهب مالك، وله تصانيف عدة مشهورة، ولم يكن بالمتقن للحديث، ويقنع بالمناولة[٢].

وقال أيضًا: الإمام العلامة فقيه الأندلس[٣].

وقال أيضًا: وكان حافظا للفقه، نبيلًا، إلا أنه لم يكن له علم بالحديث، ولا يعرف صحيحه من سقيمه، ذكر عنه أنه كان يتسهل في سماعه، ويحمل على سبيل الإجازة أكثر روايته[٤].

أقوال النقاد فيه:

قال أحمد بن محمد ابن عبد البر: كان جماعًا للعلم كثير الكتب طويل اللسان فقيهًا نحويًّا عروضيًّا شاعرًا نسَّابةً أخباريًّا[٥].

وقال أيضًا: ابن حبيب أول من أظهر الحديث بالأندلس، وكان لا يفهم طرقه، ويُصَحِّفُ الأسماء، ويحتجُّ بالمناكير، فكان أهل زمانه ينسبونه إلى الكذب، ولا يرضونه[٦].

وقال الحميديُّ: فقيه مشهور متصرف في فنون من الآداب وسائر المعاني، كثير الحديث والمشايخ، تفقَّه بالأندلس وسمع، ثم رحل فلقيَ

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٠٦).

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٩١).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ١٠٢).

(٤) المصدر نفسه (١٢/ ١٠٤).

(٥) الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب (٣/ ٤٢٠).

(٦) المصدر نفسه (١٢/ ١٠٦).

أصحاب مالك وغيرهم[١].

وقال محمد بن الحسن الزبيدي: كان عبد الملك قد جمع إلى علم الفقه والحديث علم الإعراب واللغة والتصرف في فنون الأدب، وله أوضاع جمَّة في أكثر الفنون، منها كتابه في إعراب القرآن، وفي شرح الحديث، إلى غير ذلك من دواوين الفقه والحديث والأخبار[٢].

وقال ابن الفرضي:... وانصرف إلى الأندلس وقد جمع علمًا عظيمًا... وكان حافظًا للفقه على مذهب المدنيين نبيلًا فيه، وله مؤلفات في الفقه والتواريخ والآداب كثيرة حسان[٣].

وقال أيضًا: ولم يكن لعبد الملك بن حبيب علم بالحديث، ولا كان يعرف صحيحه من سقيمه، وذكر عنه أنه كان يتساهل، ويحمل على سبيل الإجازة أكثر روايته[٤].

وقال القِفْطِي: كان قد جمع علم الفقه والحديث وعلم الإعراب واللغة والتصرف في فنون الأدب، وله تصانيف جمَّة في أكثر الفنون، منها كتابه في إعراب القرآن، وكتابه في شرح الحديث إلى غير ذلك[٥].

وقال ابن القطان: كان محققًا يحفظ مذهب مالك ونصرته والذب عنه، لقيَ الكبارَ من أصحابه، ولم يُهْدَ في الحديث لرُشْدٍ ولا حصل منه على شيخ مُفلِح، وقد اتهمه في سماعه من أسد بن موسى، وادَّعى هو الإجازة ويقال: إن أسدًا

(١) جذوة المقتبس للحميدي (ص٢٨٢).

(٢) طبقات النحويين واللغويين (ص٢٦٠).

(٣) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (١/ ٣١٣).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (٢/ ٢٠٦).

أنكر أن يكون أجاز له[١].

وقال الفيروز آبادي: إمام في النحو واللغة والفقه والحديث، مصنفاته في إعراب القرآن وشرح الحديث ودواوين الفقه وغير ذلك جليلة[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: وفي تاريخ أحمد بن سعيد بن حزم الصَّدَفي توهينُه؛ فإنه كان صحفيًّا لا يدري ما الحديث. قلتُ: هذا القولُ أعدلُ ما قيل فيه، فلعله كان يُحَدِّثُ من كتب غيره فيَغْلط[٣].

وقال أيضًا: وذكر ابن الفرضي أنه كان يتسهل في السماع ويحمل على سبيل الإجازة أكثر رواياته، ولما سُئل أسد بن موسى عن رواية عبد الملك بن حبيب عنه؟ قال: إنما أخذ من كتبي، فقال الأئمة: إقرار أسد بهذا هي الإجازة بعينها إذا كان قد دفع له كتبه كفى أن يرويها عنه على مذهب جماعة من السلف[٤].

وقال أيضًا: كثير الوهم صحفي[٥].

وقال أيضًا: الفقيه المشهور صدوق ضعيف الحفظ كثير الغلط[٦].

وقال السيوطي: وهو أول من أظهر الحديث بالأندلس، ولم يكن بالمتقن له ولا يميزه ولا يفهم صحيحه من سقيمه ولا يدري الرجال ويقنع بالمناولة، وكان رأسًا في مذهب مالك فقيهًا نحويًّا شاعرًا أخباريًّا نسَّابةً طويل اللسان

(١) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٥/ ٦٣٤)، وانظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/ ٣٩٠).

(٢) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي (ص١٨٦).

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/ ٣٩١).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) لسان الميزان (٤/ ٥٩).

(٦) تقريب التهذيب لابن حجر (ص٣٦٢).

متصرفًا في فنون العلم[١].

النتيجة:

ويتلخص مما تقدم أن «عبد الملك بن حبيب» صاحب فنون معروف بالعلم والفضل مؤتمن في جانب عدالته، وقد ذُكر أنه أول من أظهر الحديث بالأندلس، ومع ذلك لم يكن متقنًا عارفًا بصحيح الحديث من سقيمه، وقد ضُعِّف في جانب حفظه؛ ولربما كان جمعه لأكثر من فنٍّ من جملة أسباب عدم إتقانه لعلم الحديث مع ما وصف به من التساهل في السماع والأخذ من الكتب حتى كثر وقوعه في التصحيف.

والأقرب فيه ما ذكر الحافظ ابن حجر من أنه صدوق في جانب عدالته مُضعَّف في جانب حفظه، لكنه لا ينزل إلى ما صرَّح به ابنُ حزم من الضعف الشديد؛ وعليه فإن ما ذهب إليه الحافظ الذهبي من تعقُّب للإمام ابن حزم ونصِّه على تعنُّته في الجرح موافق للصواب، والله أعلم.

(٦) عبد الواحد بن زياد العبدي.

كلام الإمام ابن حزم:

قال ابن حزم: كلُّ من ركع ركعتي الفجر لم تجزه صلاة الصبح إلا بأن يضطجع على شقه الأيمن بين سلامه من ركعتي الفجر، وبين تكبيره لصلاة الصبح، وسواء عندنا ترك الضجعة عمدًا أو نسيانًا، وسواء صلاها في وقتها أو صلاها قاضيًا لها من نسيان أو عمد نوم، فإن لم يصل ركعتي الفجر لم يلزمه أن يضطجع، فإن عجز عن الضجعة على اليمين لخوف أو مرض أو غير ذلك أشار إلى ذلك حسب طاقته فقط، برهان ذلك: ما حدثناه عبد الله بن ربيع، ثنا ابن

(١) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٢٣٧).

السليم، ثنا ابن الأعرابي، ثنا أبو داود، ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة، ثنا عبد الواحد هو ابن زياد، ثنا الأعمش عن أبي صالح هو السمان، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا صَلَّى أحدُكم الركعتينِ قبلَ الصبحِ فليضطجعْ على يمينه)[(١)].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي -في ترجمة عبد الواحد بن زياد-: ثقة، له أوهام كثيرة، وساق جملة من كلام أئمة الجرح والتعديل فيه، ثم قال: قلت: فمن يكون هذه حالته كيف يعرض ابن حزم على الأمة بخبره المنكر الاضجاع بعد سنة الصبح... إلخ[(٢)].

وقال أيضًا: أحد المشاهير، احتجا به الصحيحين، وتجنبا تلك المناكير التي نُقمتْ عليه؛ فيحدث عن الأعمش بصيغة السماع عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ قال رسول الله ﷺ: (إذا صَلَّى أحدُكم الركعتينِ قبلَ الصبحِ فليضطجعْ على يمينه)[(٣)].

وقال أيضًا: كان عالمًا صاحب حديث، وله أوهامٌ، لكن حديثه مُحْتَجٌّ به في الكتب[(٤)].

أقوال النقاد فيه:

قال يحيى بن سعيد: ما رأيتُ عبد الواحد بن زياد يطلب حديثًا قط بالبصرة

(١) المحلى لابن حزم (٢/ ٢٢٨)، وموضع التعقب هو اعتماد ابن حزم على خبره المنكر.

(٢) ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي (ص٢٦١).

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ٦٧٢).

(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ١٨٩).

ولا بالكوفة[١].

وقال أيضًا: وكنا نجلس على بابه يوم الجمعة بعد الصلاة أذاكره حديث الأعمش لا يعرف منه حرفًا[٢].

قال ابن حجر -عقبه-: وهذا غير قادح؛ لأنه كان صاحب كتاب، وقد احتج به الجماعة[٣].

وقال الدارمي: قلتُ ليحيى بن معين: أبو عوانة أحبُّ إليك أو عبد الواحد ؟ فقال: أبو عوانة أحبُّ إليَّ، وعبدُ الواحد ثقة[٤].

وقال أيضًا: سألتُ ابن معين عنه، فقال: ليس بشيء[٥].

وقال معاوية بن صالح: قلتُ ليحيى بن معين: مَنْ أثبَتُ أصحابِ الأعمش؟ فقال: بعد سفيان وشعبة أبو معاوية الضرير، وبعده عبد الواحد بن زياد[٦].

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[٧].

وقال العجلي: ثقة حسن الحديث[٨].

وقال أبو داود: ثقة[٩].

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٥٥).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٢٢).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٥٥)، ولم أقف عليه في المطبوع من سؤالاته.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٢١).

(٧) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢٨٩).

(٨) الثقات للعجلي (٢/ ١٠٧).

(٩) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ١٠٢).

وقال أيضًا: عمد إلى أحاديث كان يُرسِلُها الأعمش فوصلها كلَّها، يقول: حدثنا الأعمش قال: حدثنا مجاهد في كذا وكذا[١].

قال مغلطاي -عقبه-: وهذا وشبهه يخدش في قول ابن عبد البر: أجمعوا، فينظر[٢].

وقال أبو حاتم الرازي: ثقة[٣].

وقال أبو زرعة الرازي: ثقة[٤].

وقال البزار: كان متعبدًا، وأحسبه كان يذهب إلى القدر مع شدة عبادته، وليس بالقوي[٥].

وقال النسائي: ليس به بأس[٦].

وقال ابن حبَّان: كان متقنًا ضابطًا[٧].

وقال الدارقطني: ثقة مأمون[٨].

وقال ابن عبد البر: أجمعوا، لا خلاف بينهم في عبد الواحد بن زياد أنه ثقة ثبت[٩].

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٥٥).

(٢) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ١٠٢).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ١٠٢).

(٦) تهذيب الكمال للمزي (١٨/ ٤٥٤).

(٧) مشاهير علماء الأمصار لابن حبَّان (ص٢٥٢)، نقل الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ١٨٩) عن ابن حبَّان أنه قال فيه: ليس بشيء، ولم أره عند غيره، فالله أعلم.

(٨) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ١٠٢).

(٩) المصدر نفسه.

وقال ابن حجر: ثقة في حديثه عن الأعمش وحده مقال[١].

ويتلخص مما تقدم أنه قد أثنى عليه في جانب عدالته العجليُّ؛ حيث قال: ثقة ثم أردفها بقوله: حسن الحديث؛ مما يُشعر بأنه أراد بقوله ثقة الثناءَ عليه في جانب العدالة، وأثنى عليه البزار فقال: كان متعبدًا، وأثنى عليه الدارقطني فقال: مأمون.

وجعله في مرتبة «ثقة» ابن سعد وابن معين في أحد قوليه وأبو داود وأبو حاتم وأبو زرعة وابن حبَّان والدارقطني وابن عبد البر والحافظان الذهبي وابن حجر، وجعله في مرتبة صدوق العجلي والنسائي، وضعَّفه تضعيفًا يسيرًا البزار، وجعله في مرتبة الضعف الشديد ابن معين في أحد قوليه، وتكلم في روايته عن الأعمش خاصة يحيى بن سعيد وأبو داود، ونص الحافظ ابن حجر على أنه كان صاحب كتاب.

وأقرب ما فيه ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في تقريبه: «ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال».

تخريج حديثه:

أخرجه أبو داود[٢]، والترمذي[٣]، وأحمد[٤]، وابن أبي خيثمة[٥]، والبزار[٦]،

(١) تقريب التهذيب لابن حجر (ص٣٦٧).

(٢) سنن أبي داود (٢/ ٢١) كتاب الصلاة، باب: ركعتي الفجر.

(٣) سنن الترمذي (٢/ ٢٨١) أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر.

(٤) المسند للإمام أحمد (١٥/ ٢١٧).

(٥) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (١/ ٤٣٩).

(٦) مسند البزار (١٦/ ١٢٩).

وابن خزيمة[١]، وابن حبَّان[٢]، والبيهقي[٣]؛ جميعهم من طرق عن عبد الواحد بن زياد، ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا صَلَّى أحدُكم ركعتي الفجرِ، فليضطجعْ على يمينه).

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ إلا عبد الواحد بن زياد.

وقد أعَلَّه الإمام أحمد؛ قال الخلال: وأنبأنا المروذي أن أبا عبد اللَّه قال: حديث أبي هريرة ﷺ ليس بذاك، قيل له: إن الأعمش يُحَدِّثُ به عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ؟ قال: عبد الواحد وحده يحدث به، وقال مرة: ليس في الاضطجاع حديث يثبت[٤].

وقال ابنُ القيم: سمعتُ شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: هذا باطلٌ وليس بصحيح، وإنما الصحيح عنه الفعل لا الأمر بها، وهذا انفرد به عبد الواحد بن زياد، وغلط فيه[٥].

وذكره الزركشي مثالًا للحديث الشاذ، وقال: قال البيهقي: خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا الحديث؛ فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من أمره، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ، قال

(١) صحيح ابن خزيمة (٢/ ١٦٧).

(٢) صحيح ابن حبَّان (٦/ ٢٢٠).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٦٤).

(٤) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٥/ ٤٢٨).

(٥) زاد المعاد لابن القيم (١/ ٣٧٢).

الزركشي: فعبد الواحد احتج به الشيخان لكنه خالف الناس[(١)].

وقال أبو زرعة العراقي: وزاد ابن حزم الظاهري على الوجوب فجعله شرطًا في صحة صلاة الصبح لمن صلَّى ركعتي الفجر، قال والدي -رحمه الله- في شرح الترمذي: وهذا غُلُوٌّ فاحشٌ، وهَبْهُ ترك فريضة أخرى من غير جنس الصلاة، هل تتوقف صحة الصلاة على فعل تلك الفريضة؟

ثم حكم على الحديث بأنه ضعيف، وقال: ضعفُه من أوجُهٍ:

أحدها: أنه من رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش، وقد تكلم فيه مطلقًا، وفي روايته عن الأعمش خاصة... إلخ.

ثانيهما: إنه أُعِلَّ بالإرسال، ذكر ابن عبد البر من طريق الأثرم أن أحمد قال: ليس فيه حديث يثبت، قال: فقلتُ له: حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ؟ قال: رواه بعضهم مرسلًا.

ثالثها: قال القاضي أبو بكر بن العربي إنه حديث معلول؛ لم يسمعه أبو صالح من أبي هريرة ﷺ، قال: وبين الأعمش وأبي صالح كلام.

رابعها: أن الذي رجحه البيهقي أن المتن المذكور من فعله -عليه الصلاة والسلام- لا من قوله... إلخ[(٢)].

وما ذكره من عدم سماع الأعمش من أبي صالح نصَّ عليه أبو حاتم الرازي -رحمه الله- فقال: لم يسمع الأعمش من أبي صالح[(٣)].

والخلاصة أن إسناد هذا الحديث ضعيف؛ وقد أعلَّه غير واحد من الأئمة،

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ١٦٣)، وانظر: السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٦٤).

(٢) طرح التثريب في شرح التقريب (٣/ ٥٢).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٨٢).

وفيما تقدمتْ حكايتُه من كلامهم في إعلاله ما يكفي في الدلالة على ضعفه، والله أعلم.

والاضطجاع بعد ركعتي الفجر ثابتٌ من فعل النبي ﷺ -كما تقدم- في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن ذلك ما أخرجه البخاري[١] -واللفظ له- ومسلم[٢] من حديث عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: (كان رسولُ الله ﷺ إذا سكتَ المؤذنُ بالأولى من صلاة الفجر قام، فركع ركعتين خفيفتينِ قبل صلاة الفجر -بعد أن يستبينَ الفجرُ- ثم اضطجع على شقِّه الأيمنِ حتى يأتيَه المؤذنُ للإقامة).

النتيجة:

ويتلخص مما تقدم صوابُ ما ذهب إليه الحافظ الذهبي من تعقُّب لابن حزم في هذا الموضع، والله أعلم.

(٧) عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاص المخزومي.

كلام الإمام ابن حزم فيه:

قال ابن حزم: عكرمة بن خالد ضعيف[٣].

وقال أيضًا: ليس بالقوي[٤].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: مكي معروف ثقة... أخطأ ابن حزم في تضعيفه؛ وذلك لأن

(١) صحيح البخاري (١/ ١٢٨) كتاب الصلاة، باب: من انتظر الإقامة.

(٢) صحيح مسلم (١/ ٥٠٨) كتاب الصلاة، باب: صلاة الليل.

(٣) المحلى (٤/ ٨٦)، والإعراب عن الحيرة والالتباس كلاهما لابن حزم (٢/ ٧٢٩).

(٤) المحلى لابن حزم (٥/ ٣٥٧).

أبا محمد -فيما حكاه ابنُ القطان- كان وقع إليه كتاب الساجي في الرجال فاختصره ورتبه على الحروف، فزلق في هذا الرجل بالذي قبله، ولم يتفطن لذلك، وهذا الرجل وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي[١].

وقال أيضًا: مكي تابعي حجة[٢].

وقال أيضًا: ثقة تابعي مكي[٣].

وقال أيضًا: وثَّقه جماعة، وكان أحد العلماء الأشراف[٤].

أقوال النقاد في «عكرمة بن خالد بن سعيد»:

قال ابن معين: ثقة[٥].

وقال الإمام أحمد: ثقة[٦].

وقال ابن سعد: ثقة له أحاديث[٧].

وقال أبو زرعة: مخزومي مكي ثقة[٨].

وقال ابن حبَّان: من خيار أهل مكة وصالحي قريش[٩]، وذكره في الثقات[١٠].

---

(١) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٩٠).

(٢) ذكره الذهبي تمييزًا في المغني في الضعفاء (٢/ ٤٣٨).

(٣) ذكره الذهبي تمييزًا في ديوان الضعفاء (ص٢٧٨).

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي (٣/ ٢٨٢).

(٥) تاريخ ابن معين للدارمي (ص١٦٢)، وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٩).

(٦) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢٠٥).

(٧) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٦).

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٩).

(٩) مشاهير علماء الأمصار لابن حبَّان (ص١٣٤).

(١٠) الثقات لابن حبَّان (٥/ ٢٣١).

وقال ابن القطان: لم يُسمع فيه بتضعيف[١].

وقال النووي: متفق على توثيقه[٢].

وقال المزي: روى له الجماعة سوى ابن ماجه[٣].

وقال ابن حجر: ثقة، أخطأ ابن حزم في تضعيفه[٤].

أقوال أئمة النقاد في «عكرمة بن خالد بن سلمة»:

قال ابن معين: ليس بشيء[٥].

قال البخاري: منكر الحديث[٦].

قال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث[٧].

وذكره أبو زرعة الرازي في الضعفاء[٨].

وقال النسائي: ضعيف[٩].

وذكره ابن حبَّان في الثقات[١٠].

---

(١) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٥/ ٤٠٥).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٣٤٠).

(٣) تهذيب الكمال للمزي (٢٠/ ٢٥١)، وعنده «عكرمة بن خالد بن العاص»، قال ابن حجر: وغاية الأمر أن اسم «سعيد» سقط في نسب «خالد» والخطب فيه سهل. تعجيل المنفعة لابن حجر (٢/ ٦٩٨).

(٤) لسان الميزان لابن حجر (٧/ ٣٠٨).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٧/ ٢٥٩).

(٦) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣٠٥)، والضعفاء الصغير للبخاري (ص١١١).

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٩).

(٨) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٢/ ٦٤٧).

(٩) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص٨٦).

(١٠) الثقات لابن حبَّان (٧/ ٢٤٩).

وقال الذهبي: ضعَّفه النسائي وغيره[١].

وقال أيضًا: ضعيف مُقِلٌّ[٢].

وقد فرَّق بينهما في الترجمة كلُّ من وقفتُ عليه، ومنهم: البخاري[٣]، وابن أبي حاتم[٤]، وابن الجوزي[٥]، والمزي[٦]، والذهبي[٧]، وابن حجر[٨].

وقال الخطيب: عكرمة بن خالد اثنان مخزوميان، أحدهما مكي، وهو: عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاص بن هشام، والآخر مدني، وهو: عكرمة بن خالد بن سعيد بن سلمة[٩].

وقال ابن القطان: وقد غلط في تضعيفه ابن حزم وكان له عذر، وتبعه أبو محمد عبد الحق بغير عذر، وعذر ابن حزم فيه، هو أن له اعتناء بكتاب أبي يحيى الساجي حتى اختصره ورتبه على الحروف، وشاع اختصاره المذكور لنبله؛ وكان في كتاب الساجي تخليط لم يأبه له ابن حزم حين الاختصار، فجرَّ لغيره الخطأ، والأمر فيه ما أصف لك، وذلك أن هناك رجلين مخزوميين، كل واحد منهما يقال له: عكرمة بن خالد، أحمَدُهما: عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاصي، وهو تابعي، يروي عن ابن عمر،

(١) المغني في الضعفاء (٢/ ٤٣٨)، ديوان الضعفاء (ص٢٧٨) كلاهما للذهبي.

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (٣/ ٢٨٢).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٤٩).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٩).

(٥) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/ ١٨٥).

(٦) تهذيب الكمال للمزي (٢٠/ ٢٥٢).

(٧) المغني في الضعفاء (٢/ ٤٣٨)، وتاريخ الإسلام (٣/ ٢٨٢) كلاهما للذهبي.

(٨) إطراف المسند المعتلي لابن حجر (٨/ ٣٦٣).

(٩) المتفق والمفترق للخطيب (٣/ ١٧٤١).

وابن عباس، وسعيد بن جبير، وروى عنه عمرو بن دينار وإبراهيم بن مهاجر... قال البخاري: ومات بعد عطاء وهو ثقة، وثَّقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، والكوفي، ولم يُسمع فيه بتضعيف قط... وهذا الرجل أخرج له البخاري ومسلم ﷺ، وما عاب ذلك أحد على واحد منهما لثقته وأمانته، وهناك مخزومي آخر يقال له عكرمة بن خالد بن سلمة، يروي عن أبيه، ويروي عنه مسلم بن إبراهيم، ونصر بن علي، وهو منكر الحديث، وممن قال فيه ذلك البخاري وأبو حاتم، وهذا هو الذي يذكره الناس في جملة الضعفاء، وكان حريًّا بأن يذكره الساجي في كتابه في الضعفاء، إلا أنه لما أراد ذلك، غلط بأن ترجم في المكيين باسم الأول، ثم خرج إلى ذكر الثاني... ويلزم أبا محمد إنْ لَجَّ في تضعيفه عكرمة بن خالد راوي الحديث المذكور، أحد أمرين: إما أن يبت أنه عكرمة بن خالد بن سلمة الضعيف، وإما أن يعترف بأنه عكرمة بن خالد بن سعيد العاص، فإنْ بَتَّ بأنه عكرمة بن خالد بن سلمة، كان الخطأ منه في ذلك بيِّنًا؛ بتبيُّن طبقته وإحاطة العلم بأن سِنَّه لم تدرك الرواية عن الصحابة، وإن اعترف بأنه عكرمة بن خالد بن سعيد، فسيلزمه أن يقر من ثقته بما وصفه الناس به، فإن ذهب إلى تضعيفه، طولب بنقل ذلك عن غيره ولن يجد إلى ذلك سبيلًا، ثم يلزمه تضعيفه ما وقع له من روايته مما هو في كتاب البخاري ومسلم[(١)].

وقال ابن حجر: وغلط ابن حزم فردَّ حديثًا من رواية عكرمة بن خالد الذي قبله ظانًّا أنه هذا الضعيف، وقد بيَّن ذلك ابنُ القطان وابن حزم تبع فيه الساجي[(٢)].

(١) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٥/ ٤٠٨).

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر (٧/ ٢٦٠).

النتيجة:

والخلاصة أنهما اثنان عند كل من ترجم لهما وأحدهما ثقة والآخر ضعيف، وقد أصاب الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في تعقبه لابن حزم في هذا الموضع، وتابعه على ذلك الحافظ ابن حجر، والله أعلم.

(٨) عُمَارَة بن غَزِيَّة[١] المازني المدني.

كلام الإمام ابن حزم فيه:

قال ابن حزم: ضعيف[٢].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: صدوق مشهور... وما علمتُ أحدًا ضعَّفه سوى ابن حزم، ولهذا قال عبد الحق: ضعفه بعض المتأخرين...[٣].

وقال أيضًا: وذكره العقيلي في كتاب الضعفاء، وما قال فيه شيئًا يلينه أبدًا سوى قول ابن عيينة: جالسته كم مرة فلم أحفظ عنه شيئا، فهذا تغفُّل من العقيلي؛ إذ ظنَّ أن هذه العبارة تليين لا والله[٤].

وقال أيضًا: تابعي مشهور صادق، ضعَّفه ابن حزم فقط[٥].

وقال أيضًا: أحد الثقات... وأما ابن حزم فضعَّفه، ولم يُصِبْ[٦].

---

(١) بفتح أوله وكسر الزاي تليها مثناة تحتية مشددة مفتوحة ثم هاء. توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٦/ ٤٢٥).

(٢) المحلى لابن حزم (٤/ ١٧)، (٤/ ٢٧٨)، (٧/ ٣٠٣).

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ١٧٨).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الكاشف للذهبي (٢/ ١٦١).

(٦) سير أعلام النبلاء للذهبي (٦/ ٢٨٥).

وقال أيضًا: ثقة مشهور، ضعَّفه ابن حزم[١].

وقال أيضًا: مدني مشهور ثقة[٢].

أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: وكان ثقة كثير الحديث[٣].

وقال الدقاق عن ابن معين: ليس به بأس[٤]، وقال الكوسج عنه: صالح[٥].

وقال أحمد: ثقة[٦]، وقال أيضًا: ما علمتُ إلا خيرًا[٧].

وقال العجلي: ثقة[٨].

وقال أبو حاتم الرازي: ما بحديثه بأسٌ، كان صدوقًا[٩].

وقال أبو زرعة الرازي: مدني ثقة[١٠].

وقال النسائي: ليس به بأس[١١].

---

(١) من تكلم فيه وهو موثق للذهبي (ص١٤٢).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (٣/ ٧١٠).

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد (١/ ٢٩٤).

(٤) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال لأبي خالد الدقاق (ص١١٨).

(٥) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٦٨).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لعبد الله بن الإمام أحمد (٢/ ٤٧٣)، (٣/ ١١٢).

(٧) المصدر نفسه (٣/ ١٣١).

(٨) معرفة الثقات للعجلي (٢/ ١٦٣).

(٩) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٦٨).

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) انظر: تهذيب الكمال للمزي (٢١/ ٢٥٨).

وقال ابن حبَّان: من حُفَّاظ أهل المدينة، كان يُخطئ[١]، وذكره في الثقات[٢].

وقال الدارقطني: ثقة[٣].

وقال المزي: استشهد به البخاري في الصحيح وأخرج له في الأدب، وروى له الباقون[٤].

وقال ابن القطان: وأظنُّ أن ابن حزم بقي في خاطره عند كتبه فيه أنه ضعيف أن العقيلي ذكره في كتاب الضعفاء، والعقيلي لم يزد فيه على ما أصف، وذلك أنه: ترجم باسمه ولم يقل فيه شيئًا كما عادته أن يقول غير أنه حكى عن ابن عيينة أنه قال: جالستُه كم من مرة فلم أحفظ عنه شيئًا، وهذا لا يضره أصلًا، فاعلم ذلك[٥].

وقال ابن حجر: لا بأس به[٦]، وقال أيضًا: ذكره العقيلي في الضعفاء فلم يورد شيئًا يدل على وهنه[٧].

النتيجة:

والخلاصة: أن كلام الأئمة فيه دائرٌ بين جعله في مرتبة «ثقة» أو «صدوق»، ولم يقل بتضعيفه أحدٌ سوى ابن حزم، وذِكْر العقيلي له استنادًا على ما حكى عن ابن عيينة وليس بدالٍّ على تضعيف ابن عيينة له -كما تقدم-. وأما قول ابن حبَّان في مشاهير علماء الأمصار «يخطئ» فلا يخرجه عن دائرة الاحتجاج

(١) مشاهير علماء الأمصار لابن حبَّان (ص٢١٦).

(٢) الثقات لابن حبَّان (٥/ ٢٤٤).

(٣) سؤالات البرقاني (ص٥٣).

(٤) تهذيب الكمال للمزي (٢١/ ٢٦١).

(٥) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٥/ ٥٧٠)، وانظر الضعفاء للعقيلي (٣/ ٣١٥).

(٦) تقريب التهذيب لابن حجر (ص٤٠٩).

(٧) تهذيب التهذيب لابن حجر (٧/ ٤٢٣).

عنده؛ يدل على ذلك قولُه في بيان منهجه في كتابه: وإنما شرطنا أن لا نذكر في هذا الكتاب إلا من صحت عدالتُه وجاز قبول روايته[١]، وعليه فإن انتقاد الحافظ الذهبي لابن حزم في الموطن ظاهرُ الرُّجْحان، والله أعلم.

(٩) مجاهد بن وَرْدَان المدني.

كلام الإمام ابن حزم فيه:

جاء عن ابن حزم أنه رد حديثه[٢].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: عن عروة عن عائشة -رضي الله عنها- في الفرائض، رد ابن حزم خبره، وهو جيد حسن[٣].

وقال أيضًا: ردَّ ابن حزم خبره، وهو قوي[٤].

وقال أيضًا: ردَّ ابن حزم حديثه[٥].

أقوال النقاد فيه:

قال أحمد: له شيء يسير[٦].

---

(١) مشاهير علماء الأمصار لابن حبَّان (ص٢٦١).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٤٤٠)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٥٤٢) كلاهما للذهبي، وقد بحثتُ عن موطن كلام ابن حزم عن حديثه في المطبوع من كتبه، فلم أقف عليه، والله أعلم.

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٤٤٠).

(٤) المغني في الضعفاء للذهبي (٢/ ٥٤٢).

(٥) ذيل ديوان الضعفاء للذهبي (ص٧١).

(٦) الجامع في العلل ومعرفة الرجال للمروذي (ص٢٠٧).

وقال ابن معين: لا أعرفه[١].

وقال أبو حاتم: ثقة، روى عنه شعبة[٢].

وذكره ابن حبَّان في الثقات، وقال: يخطئ[٣].

وقال ابن القطان: ثقة، وإن لم يعرفه ابن معين، فقد عرفه أبو حاتم ووثقه، وروى عنه شعبة[٤].

وقال ابن حجر: صدوق[٥].

تخريج حديثه:

وخبره المذكور، هو ما أخرجه الترمذي -واللفظ له-[٦]، وأبو داود[٧]، وابن ماجه[٨]، وابن المبارك[٩]، وابن أبي شيبة[١٠]، وابن راهويه[١١]، وأحمد[١٢]،

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣٢٠).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الثقات لابن حبَّان (٧/ ٤٩٩).

(٤) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٣/ ٥٤٣).

(٥) تقريب التهذيب لابن حجر (ص٥٢٠).

(٦) سنن الترمذي أبواب الفرائض، باب ما جاء في الرجل يموت وليس له وارث (٣/ ٤٩٣)، حديث رقم (٢١٠٥).

(٧) سنن أبي داود كتاب الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام (٤/ ٥٢٩)، حديث رقم (٢٩٠٢).

(٨) سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب ميراث الولاء (٢/ ٩١٣)، حديث رقم (٢٧٣٣).

(٩) مسند ابن المبارك (ص٩٩).

(١٠) المصنف لابن أبي شيبة (٦/ ٢٩٧).

(١١) المسند لابن راهويه (٢/ ٣٢٩).

(١٢) المسند للإمام أحمد (٤١/ ٥٠٣).

والنسائي في الكبرى[١]، والطحاوي[٢]، والبيهقي[٣]؛ جميعهم من طرق عن عبد الرحمن بن الأصبهاني[٤] عن مجاهد -وهو ابن وردان- عن عروة بن الزبير[٥] عن عائشة ﵂ أن مولى للنبي ﷺ وقع من عِذْق[٦] نخلة فمات فقال النبي ﷺ: «انظروا هل له من وارث؟» قالوا: لا، قال: «فادفعوه إلى بعض أهل القرية»[٧].

قال الترمذي -عقبه-: وهذا حديث حسن.

وحسَّنه الطوسي[٨].

وقال الألباني: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال البخاري غير مجاهد بن وَرْدان، وهو ثقة[٩].

النتيجة:

والخلاصة أن تعقب الحافظ الذهبي لابن حزم في هذا الموطن ظاهرُ الرُّجْحان، ولا يضرُّ صاحب الترجمة عدم معرفة ابن معين له؛ فقد عرفه ووثَّقه من الأئمة غيره -كما تقدم-، وقول ابن القطان: «روى عنه شعبة» إشارة إلى

(١) السنن الكبرى للنسائي (٦/ ١٢٨).

(٢) شرح مشكل الآثار للطحاوي (٣/ ٥).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٣٩٨).

(٤) هو: عبد الرحمن بن عبد الله ابن الأصبهاني الكوفي الجهني، ثقة، مات في إمارة خالد القسري على العراق. تقريب التهذيب لابن حجر (ص٣٤٥).

(٥) هو: أبو عبد الله المدني ثقة فقيه مشهور، مات سنة أربع وتسعين على الصحيح. المصدر نفسه (ص٣٨٩).

(٦) العذق بالفتح: النخلة، وبالكسر: العرجون بما فيه من الشماريخ. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٣/ ١٩٩).

(٧) يعني: بعض أهل قريته؛ كما جاء في بعض طرقه.

(٨) انظر: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (١١/ ٨٣).

(٩) صحيح سنن أبي داود للألباني (٨/ ٢٥٨).

ما ذكر عن شعبة من أنه لا يروي إلا عن ثقة[١]، وحديثه لا ينزل عن رُتبة الحَسَن، والله أعلم.

(١٠) محمد بن حمَّاد الطَّهراني[٢] -صاحب عبد الرزاق-.

كلام الإمام ابن حزم فيه:

أخرج ابن حزم له حديثًا معلقًا، ثم قال: أخطأ فيه الطَّهراني بيقين؛ لأن هذا أخبرناه... فصح أن عمرو بن دينار شك فيه ولم يقطع بإسناده، وهؤلاء أوثقُ من الطهراني وأحفظ بلا شك[٣].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: صدوقٌ -إن شاء الله- كبير القدر... قال ابن حزم: روى عن عبدالرزاق، حدثنا ابن جريج[٤]، أخبرني عمرو بن دينار[٥]، عن أبي الشَّعْثَاء[٦]، عن ابن عباس ﷺ: «أن النبي ﷺ كان يغتسلُ بفَضْلِ ميمونة»، فهذا رواه ابن زنجويه[٧] وغيره عن عبد الرزاق عن ابن جريج، وفيه: أخبرني عمرو بن دينار قال: عِلْمِي والذي يخطر على بالي: أنَّ أبا الشَّعثاء أخبرني، وكذا رواه البُرْسَاني[٨] عن ابن

(١) نص على ذلك ابن عبد البر في التمهيد (١/ ٢٠٨)، وغيره.

(٢) بالطاء المهملة، الأنساب للسمعاني (٨/ ٢٧٤).

(٣) المحلى لابن حزم (١/ ٢٠٦).

(٤) هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي مولاهم المكي، قال الذهبي في الكاشف (١/ ٦٦٦): الفقيه، أحد الأعلام. وقال ابن حجر في التقريب (ص٣٦٣): ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل.

(٥) هو: المكي، أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم، ثقة ثبت. تقريب التهذيب لابن حجر (ص٤٢١).

(٦) هو: جابر ابن زيد، أبو الشعثاء الأزدي، مشهور بكنيته، ثقة فقيه. المصدر نفسه (ص١٣٦).

(٧) هو: محمد بن عبد الملك بن زنجويه الحافظ، قال الذهبي في الكاشف (٢/ ١٩٦): وثقه النسائي، وقال ابن حجر في التقريب (ص٤٩٤): ثقة.

(٨) هو: محمد بن بكر البُرْسَاني -بضم الموحدة وسكون الراء ثم مهملة- الأزدي، قال الذهبي في الكاشف (٢/ ١٦٠): ثقة صاحب حديث. وقال ابن حجر في التقريب (ص٤٧٠): صدوق قد يُخطئ.

جريج بالشَّكِّ، قال ابن حزم: أخطأ فيه الطَّهْراني بيقينٍ، قلتُ: ما أخطأ، بل اختصر هذا التحمُّل، وقنع بـ«عن» ودَلَّسَ، والحديثُ في مسلم[١].

أقوال النقاد فيه:

قال ابن أبي حاتم: صدوق ثقة[٢].

وقال ابن خراش: كان عدلًا[٣].

وذكره ابن حبَّان في الثقات[٤].

وقال الدارقطني: ثقة[٥].

وقال أبو سعيد ابن يونس: ثقة صاحب حديث يفهم[٦]).

وقال مسلمة بن قاسم: كان من أصحاب عبد الرزاق، وكان حافظًا للحديث ثقة، وأكثر ما حدَّث فمِنْ حفظه[٧].

وقال ابن حجر: ثقة حافظ لم يصب من ضعفه[٨].

تخريج حديثه:

وحديثه المذكور أخرجه ابن حزم معلقًا فقال: رويناه من طريق الطهراني عن عبد الرزاق، أخبرني ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار، عن أبي الشَّعْثَاء،

(١) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٥٢٧).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٤٠).

(٣) انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٢٥/ ٩١).

(٤) الثقات لابن حبَّان (٩/ ١٢٩).

(٥) تهذيب الكمال للمزي (٢٥/ ٩١).

(٦) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٩/ ١٢٥).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) تقريب التهذيب لابن حجر (ص٤٧٥).

عن ابن عباس ﷺ: «أن رسول الله ﷺ كان يغتسلُ بفَضْلِ ميمونة»... أخطأ فيه الطَّهراني بيقينٍ؛ لأن هذا أخبرناه... ثنا مسلم بن الحجاج، ثنا ابن راهويه ومحمد بن حاتم، قال إسحاق: أخبرنا محمد بن بكر، وقال ابن حاتم: حدثنا محمد بن بكر وهو البُرْسَاني، ثنا ابن جريج، ثنا عمرو بن دينار قال: أكبر علمي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني عن ابن عباس أنه أخبره: أن رسول الله ﷺ كان يغتسل...، فصحَّ أن عمرو بن دينار شك فيه ولم يقطع بإسناده، وهؤلاء أوثقُ من الطهراني وأحفظُ بلا شك[(١)].

وتبعه على ذلك عبد الحق، فقال: وهذا هو الصحيح، وقد رواه الطهراني عن عمرو بن دينار من غير شك، ولا يحتجُّ بحديث الطَّهراني[(٢)].

قال ابن القطان: وهو محتاجٌ إلى بيان يؤمن من لا يعرف من الغلط، وذلك في قوله: رواه الطهراني عن عمرو! وأين الطَّهْراني من عمرو! إنما يرويه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو، وقوله: «ولا يحتجُّ بحديث الطهراني» يُفهَم أنه ضعيف، وذلك شيء لم يقله أحد، بل هو ثقة حافظ...[(٣)].

والحديث رواه -على الشك-: إسحاق بن إبراهيم الدّبري -كما في المصنف[(٤)]-، والإمام أحمد[(٥)]، ومحمد بن رافع[(٦)]، وابن زنجويه[(٧)]، ثلاثتهم

(١) المحلى لابن حزم (١/ ٢٠٦)، وانظر صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب الاغتسال بفضل المرأة (١/ ٢٥٧)، حديث رقم (٣٢٣).

(٢) الأحكام الوسطى للإشبيلي (١/ ١٩٦).

(٣) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٣/ ٣٣٣).

(٤) المصنف لعبد الرزاق (١/ ٥٢١).

(٥) المسند للإمام أحمد (٥/ ٤٢٣).

(٦) أخرجه من طريقه ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٩٦)، و محمد بن رافع، هو: القشيري النيسابوري، ثقة عابد، تقريب التهذيب لابن حجر (ص٤٧٨).

(٧) السنن للدارقطني (١/ ٨١)، وهو: محمد بن عبد الملك بن زنجويه، أبو بكر الغزال، ثقة، تقريب التهذيب لابن حجر (ص٤٩٤).

عن عبد الرزاق عن ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار قال: علمي والذي يخطر على بالي: أنَّ أبا الشعثاء أخبرني... إلخ.

النتيجة:

والخلاصة أن رواية الطّهراني التي ذكرها ابن حزم وخطّأها، لم أقف -بعد البحث- على من أخرجها مسندةً، وما ذهب إليه الحافظ الذهبي من نفي الخطأ عن الطّهراني ظاهرُ الرُّجْحان.

وما ذكره من أنّ الطّهراني اختصر التحمّل وقنع بـ «عن» ودلَّس احتمالٌ واردٌ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر الطّهراني في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين؛ لأجل ذلك[١].

ويحتمل -أيضًا- أن يكون منشأ الخطأ ما طرأ على عبد الرزاق من تغير بعدما كبر وعمي، فالطّهراني مذكور فيمن أخذ عنه بعدما عمي، وأحمد ومحمد بن رافع مذكوران فيمن أخذ عنه قبل تغيره والدّبري مستصغرٌ في عبد الرزاق لكن سماعه منه كتاب وهو راويةُ المصنف عنه[٢].

وعليه فقد أصاب الحافظ الذهبي في تعقبه لابن حزم في هذا الموضع، والله أعلم.

(١١) محمد بن عيسى بن سورة الحافظ العلم أبو عيسى الترمذي، صاحب الجامع.

كلام الإمام ابن حزم فيه:

(١) تعريف أهل التقديس لابن حجر (ص٣٦).

(٢) انظر: الكواكب النيرات لابن الكيال (ص٢٧٤).

قال عنه: مجهول[١].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: ثقة مجمع عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال: إنه مجهول، فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له[٢].

وقال الذهبي أيضًا: والعجب من أبي محمد بن حزم يقول في أبي عيسى: مجهول قاله في الفرائض من كتاب «الأنفال»[٣].

أقوال النقاد فيه:

قال ابن القطان: جهله بعض من لم يبحث عنه، وهو أبو محمد بن حزم فقال في كتاب الفرائض من الإيصال إثر حديث أورده، إنه مجهول فأوجب ذلك في ذكره من تعيين من شهد له بالإمامة، ما هو مستغنٍ عنه بشاهد علمه وسائر شهرته، فممن ذكره في جملة المحدثين: أبو الحسن الدارقطني وأبو عبد الله ابن البيع...[٤].

وقال ابن كثير: وجهالة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لا تضره حيث قال في «محلاه»: ومن محمد بن عيسى بن سورة؟ فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ،

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٦٧٨) وتاريخ الإسلام (٦/ ٦١٧) كلاهما للذهبي، وبيان الوهم والإيهام لابن القطان (٥/ ٦٣٧)، والبداية والنهاية (١١/ ٧٧) واختصار علوم الحديث (ص٢١٤) كلاهما لابن كثير، وغيرها.

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٦٧٨)، وكتاب الإيصال لابن حزم في عداد المفقود.

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٦/ ٦١٧).

(٤) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٥/ ٦٣٧).

وكيف يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل؟![1]

وقال الحافظ ابن حجر: وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع، فقال في كتاب الفرائض من «الإيصال»: محمد بن عيسى بن سورة: مجهول، ولا يقولن قائلٌ لعله ما عرف الترمذي، ولا اطَّلع على حفظه، ولا على تصانيفه؛ فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خَلْق من المشهورين من الثقات الحفاظ: كأبي القاسم البغوي وإسماعيل بن محمد بن الصفار وأبي العباس الأصم وغيرهم، والعجب أن الحافظ ابن الفرضي ذكره في كتابه «المؤتلف والمختلف» ونبَّه على قدره، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه! وقال الإدريسي: كان الترمذي أحد الأئمة الذين يُقتدَى بهم في علم الحديث، صنَّف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن، كان يُضرَبُ به المثل في الحفظ[2].

النتيجة:

والخلاصة أن الإمام محمد بن عيسى الترمذي رحمه الله -كما لا يخفى- أغنت شهرته عن الإطالة بسَوْق ترجمته، وهو من كبار أئمة الحديث المبرزين في علمي العلل والجرح والتعديل، وقد اقتصرتُ على نقل ما وقفتُ عليه من كلام أهل العلم حول مسألة تجهيل ابن حزم له؛ لأنه جوهر المسألة، واكتفاء بشهرة الإمام الترمذي وإمامته، ولضيقِ هذه العجالة عن استيعاب ثناء أئمة الحديث عليه، وفيما تقدم من كلام الأئمة إشارة كافية.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الجانب أن الإمام ابن حزم قد ذكر الإمام

(١) البداية والنهاية (١١/ ٧٧)، وانظر: اختصار علوم الحديث (ص٢١٤) كلاهما لابن كثير، وقد بحثتُ عن موضع القول من كتاب «المحلى» فلم أعثر عليه، فالله أعلم.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر (٩/ ٣٨٨).

الترمذي في جملة أئمة الحديث وحُفَّاظه في كتابه «الرسالة الباهرة»؛ حيث قال: وأما الحفظ، فهو ضبط ألفاظ الأحاديث، والمعرفة بأسانيدها، وهذه صفة حُفَّاظ الحديث كالبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود وابن عُقْدَة والدارقطني والعقيلي والحاكم ونظرائهم[١].

وعليه فقد أصاب الحافظ الذهبي في تعقُّبه على ابن حزم في هذا الموضع، والله أعلم.

(١٢) محمد بن الفضل بن عطية المروزي.

كلام الإمام ابن حزم فيه:

ساق حديثًا من طريقه، وقال: عن ثلاثة مجهولين في نَسَقٍ لا يُدرَى مَنْ هُمْ[٢].

وقال أيضًا: ابن بكار وابن الفضل مجهولان[٣].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: أما ابن بكار فصحيح أنه مجهول، وأما ابن الفضل فتكلَّم فيه أحمد وابن أبي شيبة والسَّعدي والفلاس والنسائي وابن حبَّان، فلا يُقال: لا يُدرَى من هو، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه، وهو ضعيف متروك بالإجماع على زهده وعبادته...[٤].

---

(١) الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة لابن حزم (ص٥٠).

(٢) المحلى لابن حزم (٥/ ٧).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٤/ ٧).

(٤) المصدر نفسه، وتعقُّبُه هذا ذكره في ترجمة «محمد بن بكار»، وهو قد ترجم لابن الفضل في الميزان (٤/ ٧).

أقوال النقاد فيه:

قال ابن معين: ليس بشيء[١].

وقال أيضًا: كان كذابًا[٢].

وقال أحمد: ليس بشيء حديثه حديث أهل الكذب[٣].

وقال البخاري: رماه ابن أبي شيبة[٤].

وقال أيضًا: سكتوا عنه[٥].

وقال أيضًا: ذاهب الحديث[٦].

وقال مسلم[٧]، والفلاس[٨]، وأبو حاتم[٩]، والنسائي[١٠]، والدارقطني[١١]: متروك الحديث.

وقال الذهبي أيضًا: متروكٌ باتفاق[١٢].

---

(١) التاريخ للدوري (٤/ ٣٣٥).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٤/ ١٢٠)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٥٧).

(٣) العلل رواية ابنه عبد الله (٢/ ٥٤٩).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٢٠٨).

(٥) الضعفاء الصغير للبخاري (ص١٢٤).

(٦) العلل الكبير للترمذي (ص٣٨٩).

(٧) الكنى والأسماء للإمام مسلم (١/ ٤٤٩).

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٥٧).

(٩) العلل (٦/ ٤٥٧)، والجرح والتعديل (٨/ ٥٧) كلاهما لابن أبي حاتم.

(١٠) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص٩٣).

(١١) العلل للدراقطني (٥/ ١٤٠).

(١٢) ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي (ص٣٧٠).

وقال ابن حجر: كذبوه[١].

النتيجة:

والخلاصة أن كلام الأئمة في وصفه بالضعف الشديد كثيرٌ، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه في سننهما -كما قال الذهبي-[٢]، وقول ابن حزم فيه «مجهول» لم يوافقه عليه أحدٌ، وعليه فقد أصاب الحافظ الذهبي في تعقبه لابن حزم في هذا الموضع، والله أعلم.

(١٣) محمد بن القاسم بن شعبان، أبو إسحاق المصري المالكي الفقيه.

كلام الإمام ابن حزم فيه:

قال ابن حزم: وابن شعبان في المالكيِّين نظير عبد الباقي ابن قانع في الحنفيِّين، قد تأملنا حديثهما فوجدنا فيه البلاء البيِّن، والكذب البَحْت، والوَضْع اللائح، وعظيم الفضائح، فإما تغير ذكرهما، أو اختلطتْ كتبهما، وإما تعمَّدَا الرواية عن كل من لا خير فيه مِنْ كذَّابٍ، ومُغَفَّلٍ يقبلُ التلقين[٣].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: وهَّاهُ أبو محمد بن حزم، ما أدرى لماذا؟[٤].

أقوال النقاد فيه:

قال أبو إسحاق الشيرازي: وهو آخرُ من انتهتْ إليه الرياسة بمصر من

---

(١) تقريب التهذيب لابن حجر (ص٤١٤).

(٢) انظر: السنن للترمذي (٢/ ٣٨٣)، والسنن لابن ماجه (١/ ١٤٧)، وتحفة الأشراف للمزي (٥/ ٣٦٣)، (٧/ ١١١).

(٣) المحلى لابن حزم (٧/ ٥٦٢).

(٤) ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٧٠).

المالكيين... مات سنة خمس أو ست وخمسين وثلاث مئة[١].

وقال القاضي عياض: كان ابن شعبان رأس المالكية بمصر، وأحفظهم للمذهب، مع التفنن، لكن لم يكن له بصر بالنحو[٢].

قال المازري: رأس فقهاء المالكية بمصر ومِنْ أحفَظِهم لمذهب مالك، وألَّف كتبًا عدَّة[٣].

وقال الذهبي: العلامة، أبو إسحاق، شيخ المالكية... وكان صاحب سنة واتباع، وباعٍ مديدٍ في الفقه، مع بصرٍ بالأخبار، وأيام الناس، مع الورع والتقوى، وسعة الرواية[٤].

النتيجة:

والخلاصة أن كلام ابن حزم فيه مفسرٌ، وهو لم يجزم بتضعيفه وأنه منشأ ما رآه في كتبه من منكرات، ولم أجد -بعد البحث- من سبقه أو تبعه على ما ذكر، ومحمد بن القاسم -كما لا يخفى- متأخِّر الوفاة، ومن أئمة المالكية وفقهائهم المصنفين، واستغراب الحافظ الذهبي -رحمه الله- في محلِّه، لكنه لم يُصِبْ في جزمه بأن ابن حزم -رحمه الله- وهَّاهُ، والله أعلم.

(١٤) مروان بن محمد الطَّاطَري[٥].

كلام الإمام ابن حزم فيه:

(١) طبقات الفقهاء للشيرازي (ص١٥٥).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٥٥٩).

(٣) المعلم بفوائد مسلم للمازري (٣/ ٥٥٩).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٧٨).

(٥) بمُهملتين مفتوحتين، تقريب التهذيب لابن حجر (ص٥٦٢).

قال ابن حزم: ضعيف[١].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: ثقة مشهور مُرْجِئٌ، وقال ابن حزم: «ضعيف»، ولا يُلتَفَتُ إلى تضعيفه بلا حجة[٢].

ونصَّ على أنه «ثقة» أيضًا في الكاشف[٣].

أقوال النقَّاد فيه:

قال ابن معين: ليس به بأس[٤].

وقال صالح جزرة: ثقة[٥].

وقال أبو حاتم الرازي: ثقة[٦].

وذكره ابن حبَّان في الثقات[٧].

وقال الدارقطني: ثقة[٨].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة[٩].

وقال أيضًا: وضعَّفه أبو محمد بن حزم فأخطأ؛ لأنا لا نعلم له سلفًا في

(١) المحلى لابن حزم (١/ ٣٩٨).

(٢) المغني في الضعفاء للذهبي (٢/ ٦٥٢).

(٣) الكاشف للذهبي (٢/ ٢٥٤).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/ ٩٦).

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٠١).

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٥).

(٧) الثقات لابن حبَّان (٩/ ١٧٩).

(٨) السنن للدارقطني (٢/ ١٥٦).

(٩) تقريب التهذيب لابن حجر (ص٥٢٦).

تضعيفه إلا ابن قانع، وقول ابن قانع غير مقنع[١].

النتيجة:

والخلاصة أن كلمة الأئمة متفقة على جعله في مرتبة «ثقة» -كما تقدم- ولا يشكل على ذلك قولُ ابن معين فيه؛ فإنه يطلق «ليس به بأس» ويُريد بها ثقة الراوي[٢]، وهو إمام متشدد.

وعليه فإن تعقُّب الحافظ الذهبي على ابن حزم في هذا الموضع ظاهرُ الرُّجْحان، وقد تبعه على ذلك الحافظُ ابنُ حجر.

وما حُكي من أن ابن حزم مسبوقٌ بتضعيف ابن قانع له مُتعَقَّبٌ بقول الحافظ ابن حجر المتقدم، وقد أخذوا على ابن قانع أنه كان يقع في الخطأ ويُصِرُّ عليه وأنه اختلط قبل موته[٣]، قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وقوله غير مقنع؛ لأنه كان اختلط[٤].

وابن قانع -مع تأخُّر وفاته عن كبار أئمة الجرح والتعديل- مذكورٌ فيمن يُعتَمَدُ قولُه في الرواة جرحًا وتعديلًا[٥]، وقد لحظتُ من خلال تتبُّعي للمواضع التي نقل الحافظ ابن حجر فيها كلامه في الرواة في كتابيه تهذيب التهذيب ولسان الميزان أنه ينقل قوله في الرواة جرحًا وتعديلًا، ولا يتعقبه حال موافقته غيره من الأئمة السابقين، وتعقبه له في هذا الموضع مُنْصَبٌّ على مخالفته لما ورد من اتفاق على توثيق صاحب الترجمة، والله أعلم.

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/ ٩٦).

(٢) انظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/ ٧).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ٥٣٢)، ولسان الميزان لابن حجر (٣/ ٣٨٣).

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (١٢/ ٥٨٩).

(٥) انظر: ذِكْر مَن يُعتمَد قولُه في الجرح والتعديل للذهبي (ص٢٠٨)، والمتكلمون في الرجال للسخاوي (ص١١١).

الخاتمة

وفيها أهم النتائج، والتوصيات التالية:

١ـ الأهمية البالغة للدراسات المتأنية لتعقبات الحفاظ المتأخرين لمن سبقهم من الأئمة، وجمع شتات كلام أهل العلم حول المسألة محل التعقب، ومحاولة تحرير الراجح.

٢ـ الإمام ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ) مع تأخر وفاته عن كبار أئمة الجرح والتعديل معدود فيمن يُعتمَد قوله في الرواة جرحًا وتعديلًا، وقد نقل عنه الحافظ الذهبي في نحو ثمانين موضعًا.

٣ـ تعقَّب الحافظ الذهبي الإمام ابنَ حزم في أربعة عشر موضعًا في كتبه (الميزان والمغني والديوان وذيله) وأصاب في جميعها.

٤ـ اعتنى الحافظ الذهبي بتعليل تعقباته.

٥ـ التزم في تعقُّباته الأدب في العبارة.

٦ـ ربما تشتدُّ عبارته أحيانًا عند وجود الحاجة.

٧ـ قد يَلتَمِسُ لابن حزم العذرَ مع تعقُّبه لقوله إذا بدا لذلك وجهٌ مرضيٌّ.

٨ـ أُوصِي بالعناية بدراسة تعقبات الحفاظ المتأخرين لمن سبقهم من الأئمة؛ لما في ذلك من فوائد لا تخفى.

هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أُنيب.

⊙⊙⊙

المصادر والمراجع

١- الإحاطة في أخبار غرناطة: محمد بن عبد الله المعروف بابن الخطيب، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ.

٢- الأحكام الوسطى: عبد الحق الإشبيلي، المعروف بابن الخراط، تحقيق حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، ١٤١٦هـ.

٣- اختصار علوم الحديث: أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، ط٢.

٤- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: أبو يعلى الخليلي، تحقيق محمد بن سعيد، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ.

٥- إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي: أحمد بن محمد بن حجر، طبع دار ابن كثير.

٦- إكمال تهذيب الكمال: علاء الدين مغلطاي، تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية، ط١.

٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٠٦هـ.

٨- الأنساب: عبد الكريم بن محمد، أبو سعد السمعاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، طبع دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٨٢هـ.

٩- الإنصاف: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، تحقيق عبد اللطيف الجيلاني، طبع أضواء السلف، ط١، ١٤١٦هـ.

١٠- البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة المعارف، ط٧، ١٤٠٨هـ.

١١- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، طبع دار سعد الدين، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٢- بيان الوهم والإيهام في بيان كتاب الأحكام: علي بن محمد الفاسي، أبو الحسن ابن القطان، تحقيق د. الحسين آيت، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

١٣- تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز: تحقيق محمد القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٤- تاريخ ابن معين، رواية الدارمي: تحقيق د. أحمد بن محمد نور سيف، دار المأمون.

١٥- تاريخ أبي زرعة الدمشقي: عبد الرحمن بن عمرو، تحقيق شكر الله نعمة الله، مجمع اللغة العربية، ١٤٣١هـ.

١٦- تاريخ أسماء الثقات: أبو حفص عمر بن أحمد ابن شاهين، تحقيق صبحي السامرائي، طبع الدار السلفية، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٧- تاريخ الإسلام: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٨- تاريخ الدوري عن ابن معين: دراسة وترتيب الدكتور أحمد محمد نور سيف، ط١، ١٣٩٩هـ، طبع مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

١٩- التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، الهند.

٢٠- التاريخ الكبير: ابن أبي خيثمة، السفر الثاني، تحقيق صلاح فتحي، دار الفاروق، ط١، ١٤٢٧هـ.

٢١- تاريخ بغداد: أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٢- تاريخ علماء الأندلس: عبد الله بن محمد ابن الفرضي، تحقيق عزت العطار، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٢٣- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٢٤- تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٥- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: أحمد بن محمد ابن حجر، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، ط١.

٢٦- تعريف أهل التقديس: أحمد بن علي بن حجر، تحقيق الدكتور أحمد بن علي سير المباركي، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٧- تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، ط٤، ١٤١٢هـ.

٢٨- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٢٩- تهذيب الأسماء واللغات: النووي.

٣٠- تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند، ط١، ١٣٢٥هـ، دار صادر.

٣١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج يوسف المزي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٥هـ.

٣٢- توضيح المشتبه: محمد بن عبد الله، ابن ناصر الدين، تحقيق محمد بن نعيم، دار الرسالة، ط١، ١٤٣١هـ.

٣٣- الثقات: محمد بن حبَّان البستي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٤٠٠هـ.

٣٤- الجامع في العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل، رواية المروذي، تحقيق د. وصي الله عباس، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٥- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس: محمد بن فتوح الحميدي، الدار المصرية.

٣٦- الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٧١هـ.

٣٧- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: أحمد بن عبد الله الخزرجي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، ط٥، ١٤١٦هـ.

٣٨- الخلافيات: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، طبع أوقاف قطر، ط١، ١٤٣٦هـ.

٣٩- ديوان الضعفاء والمتروكين: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، ط٢، ١٣٨٧هـ.

٤٠- ذكر من يُعتمَد قولُه في الجرح والتعديل: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، ط٤، ١٤١٠هـ.

٤١- ذيل ديوان الضعفاء: أحمد بن محمد الذهبي، تحقيق حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، ط٢، ١٣٨٧هـ.

٤٢- الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة: علي بن أحمد ابن حزم، تحقيق محمد صغير، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٩هـ.

٤٣- زاد المعاد في هَدْي خير العباد: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١٤١٠،١٤هـ.

٤٤- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، ط١، ١٤١٢هـ.

٤٥- السنن: سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٤٣١هـ.

٤٦- سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٤٧- سنن أبي داود مع العون: سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ.

٤٨- سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق عزت عبيد الدعاس، المكتبة الإسلامية.

٤٩- السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البيهقي، دار المعرفة، ١٤١٣هـ.

٥٠- السنن الكبرى: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبد القادر سليمان البنداري، سيد كسري حسن، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.

٥١- سنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٥٢- السنن: علي بن عمر الدارقطني، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ.

٥٣- سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: تحقيق د. أحمد بن محمد نور سيف، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٨هـ.

٥٤- سؤالات أبي بكر الأثرم للإمام أحمد بن حنبل: تحقيق د. عامر صبري، دار البشائر، ط١، ١٤٢٥هـ.

٥٥- سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني: تحقيق مجدي السيد، مكتبة القرآن، القاهرة.

٥٦- سؤالات أبي داود للإمام أحمد: تحقيق د. زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٤هـ.

٥٧- سؤالات الحاكم للدارقطني: تحقيق د. موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ.

٥٨- سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ.

٥٩- شرح التبصرة والتذكرة: عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣هـ.

٦٠- شرح علل الترمذي: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق د. همام سعيد، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٧هـ.

٦١- شرح مُشكِل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ.

٦٢- صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان: علي بن بَلَبَان الفارسي، تحقيق شعيب الأرنـاؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ.

٦٣- صحيح ابن خزيمة: محمد بن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤١٢هـ.

٦٤- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، الطبعة السلطانية، بولاق، مصر، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦٥- صحيح سنن أبي داود باختصار السند: صحح أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني، الناشر مكتب التربية العربي في دول الخليج.

٦٦- صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث ط١، ١٤١٢هـ.

٦٧- الضعفاء: أبو زرعة الرازي، مطبوع ضمن (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية)، لسعدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٢هـ.

٦٨- الضعفاء الصغير: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٦٩- الضعفاء والمتروكين: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٧٠- الضعفاء والمتروكين: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٧١- الضعفاء: محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤هـ.

٧٢- طبقات الحفاظ: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.

٧٣- طبقات الفقهاء: إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق إحسان عباس، دار الكتاب العربي، ط١.

٧٤- الطبقات الكبرى: محمد بن سعد، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢٠هـ.

٧٥- طبقات النحويين واللغويين: محمد بن حسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف.

٧٦- طرح التثريب في شرح التقريب: عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وأكمله ابنه أبو زرعة ابن العراقي، دار إحياء التراث.

٧٧- علل الحديث: عبد الرحمن الرازي بن الإمام أبي حاتم، دار المعرفة، ١٤٠٥هـ.

٧٨- العلل الكبير: محمد بن عيسى الترمذي، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٩هـ.

٧٩- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلطي، دار طيبة، ط١، ١٤١٥هـ.

٨٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٨١- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، ط١، ١٤١٣هـ.

٨٢- الكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، دار الكتب العلمية.

٨٣- الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: بركات بن أحمد ابن الكيَّال، تحقيق عبد القيوم بن عبد رب النبي، دار المأمون، ط١.

٨٤- لسان ميزان الاعتدال: أحمد بن علي بن حجر، دائرة المعارف العثمانية، ط٢، ١٣٩٠هـ.

٨٥- المتفق والمفترق: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، تحقيق محمد صادقي، دار القادري، ط١، ١٤١٧هـ.

٨٦- المتكلمون في الرجال: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط٤، ١٤١٠هـ.

٨٧- المحلى بالآثار: علي بن أحمد ابن حزم، تحقيق عبد الغفار البنداري، دار الفكر.

٨٨- المراسيل: عبد الرحمن بن أبي حاتم، تحقيق شكر الله بن نعمة الله، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٧هـ.

٨٩- المسند: أحمد بن عمرو، المعروف بالبزار، تحقيق محفوظ الرحمن، وعادل سعد، وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٣٠هـ.

٩٠- المسند: إسحاق بن راهويه، تحقيق د. عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، ط١، ١٤١٢هـ.

٩١- المسند: عبد الله بن المبارك، دار المعارف، ط١، ١٤٠٧هـ.

٩٢- المسند: الإمام أحمد بن حنبل، طبع مؤسسة الرسالة، إشراف د. عبد الله التركي، ١٤٢١هـ.

٩٣- مشاهير علماء الأمصار: محمد بن حبَّان البستي، تحقيق مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء، ط١، ١٤١١هـ.

٩٤- المصنف في الأحاديث والآثار: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: عامر العمري الأعظمي، الدار السلفية.

٩٥- المصنف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٩٦- معرفة الثقات من رجال أهل العلم: أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق عبد العظيم بن عبد العليم، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٥هـ.

٩٧- المعلم بفوائد مسلم: محمد بن علي المازري، تحقيق محمد الشاذلي، طبع الدار التونسية، ط٢.

٩٨- المغني في الضعفاء: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق نور الدين عتر، اعتنى بطبعه عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، طبع على نفقة إدارة إحياء التراث الإسلامي بقطر.

٩٩- من تكلم فيه وهو موثق: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد شكور، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٠٠- المنتخب من علل الخلال: عبد الله بن أحمد بن قدامة، تحقيق طارق بن عوض الله، دار الراية.

١٠١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: محمد بن أحمد بن عثمان المذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، فتحية علي البجاوي، دار الفكر العربي.

١٠٢- النكت على مقدمة ابن الصلاح: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ.

١٠٣- النهاية في غريب الحديث: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية.

⊙⊙⊙

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

[الحشر : ٧]

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيس: السعودية: جدة - جامعة الملك عبد العزيز
مبنى رقم ٣٨٣١ ، ص ب ٢٣٤٢١ - الرمز البريدي ٣٧٩٩.

+966544179454
info@alsunan.com
c4sunah
@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الإلكتروني
journal@alsunan.com

eISSN 2785-8499